

Distr.: General
1 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية

استعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس

تقرير الأمين العام

موجز

قررت الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٦٢ أن تستعرض، في دورتها الخامسة والستين، التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تطبيق استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد بدأت التحضيرات لعملية استعراض السنوات الخمس للاستراتيجية وتمخضت عن صدور سلسلة من تقارير الاستعراض الوطنية والإقليمية حتى شهر آذار/مارس ٢٠١٠.

والهدف من هذا التقرير هو عرض توليف عام أولي للاستعراضات الوطنية والإقليمية للسنوات الخمس للاستراتيجية، وذلك للاسترشاد به في مداولات الدول الأعضاء خلال يوم الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سينظم في أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة. واستناداً إلى ما تقدمه الدول الأعضاء من توصيات، سيقدم تقرير يتم صقله إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لكي تنظر فيه الدول الأعضاء خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية.

* E/CN.17/2010/1.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	تقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية إجمالاً	٥
ألف -	تنمية الاقتصاد الكلي	٥
باء -	التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	٦
جيم -	مواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الصدمات	٧
دال -	تنفيذ استراتيجية موريشيوس	١٤
ثالثا -	تنفيذ استراتيجية موريشيوس: التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات المستمرة	١٥
ألف -	الاقتصاد	١٦
باء -	البيئة	٣٣
جيم -	النظم الاجتماعية والمؤسسات	٤٥
رابعا -	مسائل ينبغي النظر فيها	٥٢

أولا - مقدمة

١ - أبرز برنامج عمل بربادوس المعتمد في عام ١٩٩٤، التحديات والمعوقات الخاصة التي تسببت في نكسات كبيرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد جسد جدول أعمال القرن ٢١ في إجراءات وتدابير محددة لتمكين هذه الدول من تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٠٥، جرى استعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس وتم اعتماد استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحدد الاستراتيجية إجراءات واستراتيجيات في ١٩ مجالا من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المواضيع الأصلية المحددة في برنامج عمل بربادوس. وسيعقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٠ خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة لإجراء استعراض خمس سنوات من التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تطبيق الاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وجاء قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٣ و ١٩٩/٦٤ ليزيدا توضيح تطلعات الدول الأعضاء والعمليات التي ينطوي عليها استعراض السنوات الخمس.

٢ - واستجابة لذلك، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لها، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بدعم الأعمال التحضيرية لعملية استعراض استراتيجية موريشيوس. وأعدت سلسلة من تقارير التقييم الوطنية لتكون أساساً موضوعياً للاستعراض^(١). وعقدت اجتماعات استعراضية إقليمية في فانواتو يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، وملديف يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس، وغرينادا يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس، انبثقت عنها بيانات ختامية إقليمية وتقارير توليفية إقليمية متعمقة. وسوف يعقد اجتماع أقاليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية في أيار/مايو ٢٠١٠ يليه تنظيم يوم الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة التي ستعمل بوصفها اللجنة التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى للسنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، الذي سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

(١) http://www.sidsnet.org/msi_5/index.shtml

٣ - وهدف هذا التقرير هو تقديم توليف عام أولي للتقارير الاستعراضية الوطنية والإقليمية للاستراتيجية من أجل الاسترشاد بها في مداولات الدول الأعضاء خلال يوم الدول الجزرية الصغيرة النامية. واستنادا إلى ما تقدمه الدول الأعضاء من تعليقات وما تطرحه من أولويات، سيقدم تقرير يتم صقله لكي تنظر فيه الدول الأعضاء أثناء استعراض السنوات الخمس.

٤ - وتتقاسم الدول الجزرية الصغيرة النامية خصائص عدة تنسم بها البلدان النامية الأخرى، لكنها تواجه تحديات فريدة وخاصة^(٢). وما لم يذكر العكس، تستمد البيانات المستخدمة في هذا التقرير من الإحصاءات الرسمية التي تم تجميعها في بوابة بيانات الأمم المتحدة^(٣).

٥ - ويوجز الفرع الثاني من هذا التقرير تقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية إجمالا من حيث تنمية الاقتصاد الكلي، والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واتجاهات الضعف، والتجربة العامة في مجال تنفيذ استراتيجية موريشيوس. ويعرض الفرع الثالث بشكل أكثر عمقا التقدم المحرز، والدروس المستفادة، والتحديات المستمرة في تنفيذ الاستراتيجية، بالنسبة لكل موضوع من مواضيع الاستراتيجية وكل وسيلة من وسائل تنفيذها. ويتضمن الفرع الرابع استنتاجات واقتراحات بشأن القضايا المعروضة على نظر الدول الأعضاء.

(٢) تشير عبارة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدول الأعضاء الثمانية والثلاثين في الأمم المتحدة التي ترد قائمة بها في الموقع الإلكتروني لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (<http://www.un.org/special-rep/ohrlls/sid.list.htm>): أنتيغوا وبربودا، وبابوا غينيا الجديدة وبالاو، والبحرين، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجزر سليمان، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسنغافورة، وسورينام، وسيشيل، وغرينادا، وغيانا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفيجي، وكوبا، وكيريباس، وملديف، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، وهاييتي. وعلاوة على ذلك، يورد هذا الموقع الإلكتروني ١٤ عضواً من خارج الأمم المتحدة منتسبين للجان الإقليمية للأمم المتحدة. ونظرا لمشاكل توافر البيانات، غالبا ما تقدم المجاميع بالنسبة لمجموعة فرعية من الدول الجزرية الصغيرة النامية تضم ٢٩ دولة تتوافر بشأنها بيانات أشمل، وهي: أنتيغوا وبربودا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجزر سليمان، وجزر مارشال، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسيشيل، وغرينادا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وملديف، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو.

(٣) data.un.org.

ثانياً - تقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية إجمالاً

٦ - أحرز تقدم كبير في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد أشارت التقارير المتعلقة بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة حتى أواخر عام ٢٠٠٩ إلى إحراز تقدم، لكنها دعت أيضاً إلى بذل جهود جديدة. غير أن هذه الدول لا تزال تتأثر بشدة بالصدمات الخارجية، كما يبرهن على ذلك تأثير سلسلة من الأزمات العالمية عليها منذ عام ٢٠٠٧.

ألف - تنمية الاقتصاد الكلي

٧ - انخفض النمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية مما متوسطه ٣,٧ في المائة سنوياً في السبعينيات إلى ٢,٢ في المائة في العقد الأول من القرن الحالي، وهذا على خلاف النمو الاقتصادي القوي (والمتسارع عادة) في العديد من البلدان النامية. وكان التقدم المحرز في مجال التنمية يعزى إلى حد كبير إلى جهود الدول نفسها، المدعومة بمنظمتها الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. ورغم المركز المتقدم نسبياً لهذه الدول بالنظر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبلاستناد إلى الدليل القياسي للتنمية البشرية، فإنها تسجل بعض أشد الفوارق في توزيع الدخل في العالم.

٨ - وتتقاسم الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات عالية جداً من الضعف المتأصل فيها وإن كانت إيراداتها - في المتوسط - أعلى من إيرادات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والصدمات الخارجية مسؤولة إلى حد بعيد عن هذه الاختلافات الملحوظة في ديناميات النمو بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي العقد الأول من القرن الحالي، استطاع ٨ في المائة فقط من هذه الدول أن تحقق نمواً اقتصادياً سنوياً متوسطاً لا يقل عن ٦ في المائة وسجل ٣٦ في المائة منها نمواً يقل عن ٢ في المائة إن لم يكن نمواً اقتصادياً سلبياً خلال العقد. والواقع أن اطراد ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي على مدى عدة عقود أمر بعيد المنال بالنسبة لمعظم هذه الدول. ومع ذلك، فإن هذا النمو كثيراً ما ينظر إليه على أنه ضروري لاستمرار الحد من الفقر.

٩ - ونمت اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بمعدل قدّر بـ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ وتباطأت ليصل نموها إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. غير أن متوسطات النمو هذه مضللة نظراً للنمو المرتفع نسبياً الذي حققته بضع من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تصدر الموارد. وشهد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الأصغر في المحيط الهادئ نمواً اقتصادياً يتراوح في المتوسط بين صفر و ٣ في المائة حتى في سنوات الطفرة قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية، وهذا يعني استمرار الاعتماد على المعونة. وتأثرت الدول

الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي تأثرا شديدا بالأزمة المالية العالمية. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ رغم الاستراتيجيات التوسعية المعتمدة التي ستزيد من مستويات مديونيتها التي كانت بالفعل عالية قبل الأزمة. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة خدمة الدين (بالنسبة المئوية من الإيرادات) في دومينيكا ٨٥ في المائة بالفعل في عام ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، فإن العجز في الحسابات الخارجة كبير، إذ يتراوح بين ٢٤ و ٣٦ في المائة، في أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا.

باء - التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٠ - أشار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية حققت بعض التقدم بحلول عام ٢٠٠٩، لكنه حذر من عدم وجود أي مجال للتهاون. فمن الضروري بذل جهود جديدة وزيادة دعم المتقاعسين، بهدف التصدي لأوجه التفاوت المتزايدة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

١١ - ويقدم الجدول ١ لمحة سريعة عن التقدم العام الذي أحرزته في السنوات الأخيرة مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية قياسا إلى مجموعات أخرى من البلدان من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أحرزت تلك الدول تقدما جيدا في مجالات الجنسانية، والصحة، وبعض الأهداف التعليمية والبيئية. غير أن تقدمها كان أقل من التقدم الذي أحرزته معظم المجموعات الأخرى، إن لم تكن قد تراجعت، من حيث النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والقدرة على تحمل الديون. وهناك فرق ظاهر بين هذه المجموعة والبلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نموا، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي هي أكثر تقدما في المتوسط من حيث الحد من الفقر، وتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيض الدين. وقد تعزى هذه النتيجة جزئيا إلى أن المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة لأفريقيا كانت مفيدة في حين ليس هناك اعتراف رسمي مماثل بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه النتائج تخفي اختلافات كبيرة بين البلدان وداخلها. ويؤكد النتائج المبينة في الجدول ١ استعراض أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ لكنه يشير إلى اختلافات كبيرة بين البلدان^(٤). وتحد نوعية البيانات من إجراء تقييم عالمي شامل للتقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - مواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الصدمات

المفتاح: ● منجز مبكر؛ ▲ في طريق الإنجاز؛ ■ بطيء؛ ▼ متراجع أو جامد لا يتقدم؛ أكثر من ٩٥ في المائة هو المعدل الذي يعتبر إنجازاً. المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في التذييل الإحصائي لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/مصرف التنمية الآسيوي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٠/٢٠٠٩.

١٢ - هناك شواغل من أن التقدم الذي أحرزته مؤخرا الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية قد يتعرض للخطر نتيجة الصدمات الكبرى الجارية. فهذه الدول بكل المقاييس تقريبا من "البؤر الساخنة" في العالم من منظور التنمية المستدامة. وتؤدي التأثيرات الضارة لتغير المناخ بكافة تجلياتها إلى زيادة ضعف هذه الدول كما تبتدى مجددا في آثار الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وأزميتي الغذاء والوقود خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والكوارث الطبيعية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. فعلى سبيل المثال، أثرت أزمة الغذاء حديا في الفقراء في هذه الدول التي هم دول مستوردة صافية للأغذية في معظمها.

١٣ - ويبين الجدول ٢ كيفية نشوء مستويات الضعف العالية للنظم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من الخصائص الأصلية التالية:

(أ) صغر الحجم - يشكل حجم السكان الصغير قيوداً متأصلاً. ولا يمكن لارتفاع مستويات الدخل أن يزيد الحجم الكلي للاقتصاد إلا بقدر محدود، ولا يبقى إلا فرصاً قليلة لتحقيق وفورات الإنتاج الكبير. وعادة ما يؤدي الحجم الصغير إلى إدارة عامة وهيكل أساسية مكلفة على نحو غير متناسب. وعادة ما تستتبع قلة السكان ضيق قاعدة المهارات التي يتفاهم وضعها جراء ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج.

(ب) البعد - كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بعيد عن الأسواق الرئيسية من حيث المسافة الجغرافية. وبصرف النظر عن البعد الجغرافي، عادة ما يقترن انخفاض أحجام النقل والاتصالات بارتفاع تكاليف الشحن والاتصالات.

(ج) التعرض للصدمات الخارجية (من جانبي العرض والطلب) - في المتوسط، تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية نسبياً إلى كوارث طبيعية أكثر من معظم البلدان النامية الأخرى. ونظراً لصغر حجم اقتصادات هذه الدول الجزرية، فإنها تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة بينما تفتقر إلى العوامل التي من شأنها أن توفر مزايا من حيث القدرة التنافسية. وبالمثل، غالباً ما تكون صدمات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي ذات تأثيرات أكبر نسبياً على اقتصاداتها الصغيرة. ويؤدي اقتران صغر الحجم والبعد الجغرافي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتجارة، وارتفاع مستويات التخصص الاقتصادي، والتعرض إلى تقلبات أسعار السلع الأساسية.

(د) ضيق قاعدة الموارد - بوسع الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعتمد على عدد قليل من الموارد الطبيعية للنهوض بتنميتها المستدامة. وموارد الطاقة والمياه والمعادن والزراعة محدودة نسبياً، وغالباً ما تصل عمليات استخراج الموارد بسرعة إلى حد التحمل في الجزر الصغيرة.

(هـ) التعرض للتحديات البيئية العالمية - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية أخطاراً فريدة فيما يتعلق بالقضايا البيئية العالمية، بما في ذلك تغير المناخ (ارتفاع منسوب مياه البحر، وتدمير الشعاب المرجانية التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن الغذائي)، والسياحة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث بالنفايات، وتحمض المحيطات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية يتبع منطق المستويات الحرجة ونقاط التحول.

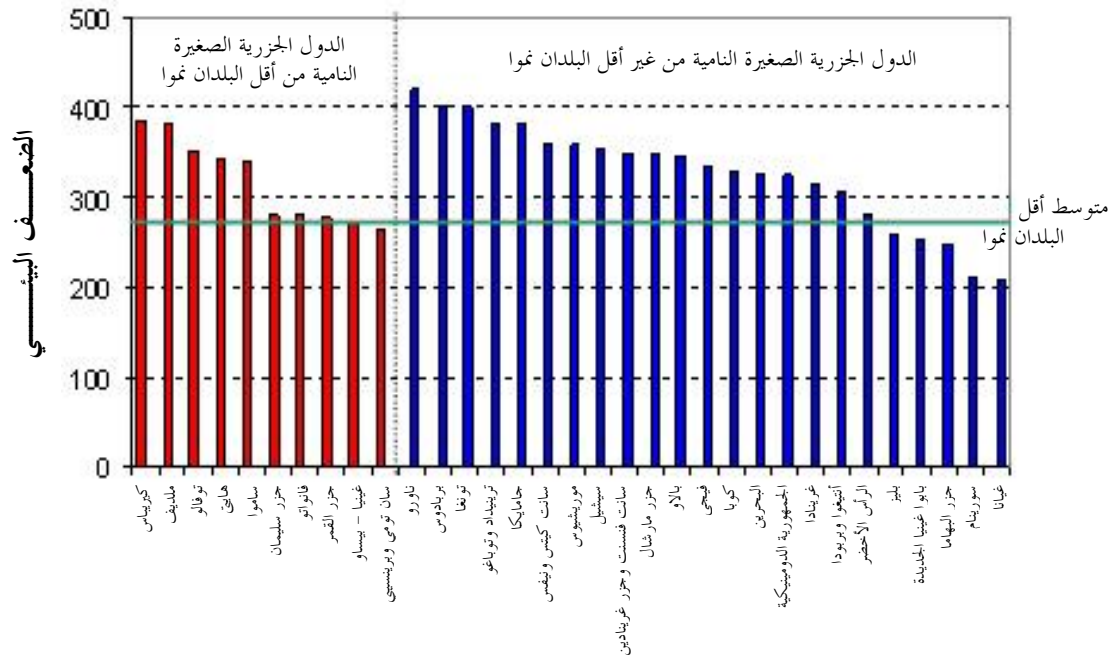
الجدول ٢

خصائص الدول الجزرية الصغيرة النامية وأنماط الضعف

المسائل المتعلقة بالضعف	خصائص الدول الجزرية الصغيرة النامية
ضآلة عدد السكان	صغر الحجم
الحجم الكلي للاقتصاد	
قلة عدد الفرص لتحقيق وفورات الإنتاج الكبير	
إدارة عامة وهياكل أساسية بكلفة على نحو غير متناسب	
ارتفاع تكاليف النقل والاتصالات	البعد
التعرض للكوارث الطبيعية	التعرض للصدمات الخارجية (من جانبي العرض والطلب)
الاعتماد على التجارة	
صدمات الاقتصاد الكلي	
تعرض النظم الاجتماعية للصدمات	
محدودية الموارد الطبيعية للنهوض بالتنمية: الطاقة والمياه والمعادن والزراعة	ضيق قاعدة الموارد
تدني قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل: مدافن النفايات على سبيل المثال	
تغير المناخ	التعرض للتحديات البيئية العالمية
التنوع البيولوجي	
المحيطات (النفايات، التحمض)	

١٤ - ومنذ بداية التسعينيات، تركزت معظم الجهود المبذولة لتحديد الضعف كميًا على جوانب الضعف الاقتصادية والبيئية وليس على جوانب الضعف الاجتماعية، وذلك تمشيًا مع الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لإيجاد مؤشر للضعف الاقتصادي لكي يستخدم معيارًا لتحديد أقل البلدان نموًا. ووضعت لجنة السياسات الإنمائية مؤشرا مركبا للضعف الاقتصادي لقياس الضعف الاقتصادي الهيكلي لبلد ما، يأخذ في الاعتبار تركيز الصادرات، وعدم استقرار حصائل التصدير، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي، وحصة الصناعة التحويلية والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان. وفي عام ١٩٩٩، وضعت لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ مؤشر الضعف البيئي الذي يستند إلى ٥٠ دليلا تغطي المخاطر الطبيعية/البشرية المنشأ، والمرونة، وسلامة النظم الإيكولوجية، ويشمل قضايا تتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والمياه والزراعة ومصائد الأسماك والصحة البشرية والتصحر والتعرض للكوارث الطبيعية. والمؤشر بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية أعلى بكثير مقارنة بأقل البلدان نموًا (انظر الشكل الأول). ويرتفع/يزداد سوءًا منذ عام ٢٠٠٥.

الشكل الأول
مؤشر الضعف البيئي لـ ٣٣ من الدول الجزرية الصغيرة النامية مقارنة بمتوسط جميع أقل البلدان نمواً



المصدر: حسابات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استناداً إلى منهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ.

١٥ - وفي أواخر عام ٢٠٠٩، ابتكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشراً للضعف الاقتصادي من أجل تقييم مدى ضعف البلدان أمام الأزمات المالية والاقتصادية^(٤). ويعرف ما يسمى مؤشر الضعف أمام الأزمات الاقتصادية الذي وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنه الفرق الموحد بين مؤشر التعرض ومؤشر القدرة على

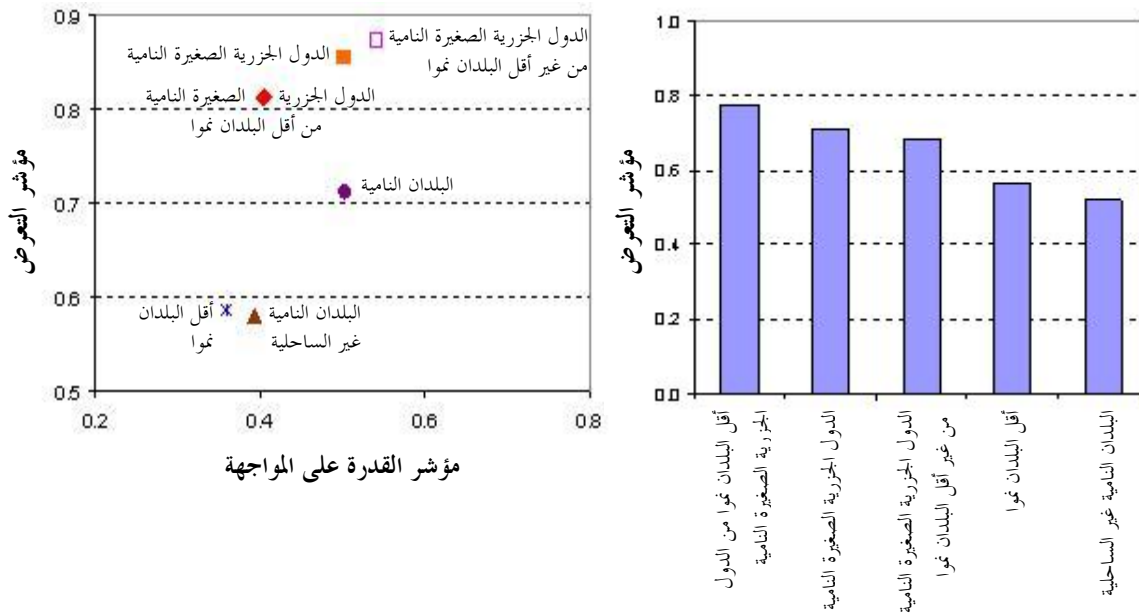
(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/مصرف التنمية الآسيوي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠). تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عصر يشوبه عدم اليقين على الصعيد العالمي: التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٠/٢٠٠٩.

التكيف^(٥). وجمع مؤشر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لـ ١١٩ بلداً، بما في ذلك ٢٤ دولة جزرية صغيرة نامية في جميع أنحاء العالم منها ٦ بلدان من أقل البلدان نمواً (انظر الشكل الثالث). ويبين الشكل الثاني أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتسم بمعدل ضعف اقتصادي متوسط أعلى بكثير من البلدان النامية الأخرى، وهو ما يعزى أساساً إلى ارتفاع معدل تعرضها للصدمات. وضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل المرتفع التي ليست من أقل البلدان نمواً هو في المتوسط أكبر من ضعف مجموعة أقل البلدان نمواً بكاملها، مما يدل على أنه ليس بوسعها أن تعوض بشكل كاف عن ارتفاع معدل التعرض المتأصل فيها باستخدام قدراتها المرتفعة على التكيف بالرغم من ارتفاع دخولها. غير أن البلدان النامية غير الساحلية التي عادة ما تكون ذات قدرات منخفضة على التكيف تبدي جوانب ضعف أقل بكثير مما تبديه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وازداد معدل الضعف الاقتصادي المتوسط للدول الجزرية الصغيرة النامية سوءاً إذ ارتفع من ٠,٦١ في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٧١ في عام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع معدل التعرض (من ٠,٧٨ إلى ٠,٨٦) بالاقتران مع قدرة أقل بشكل طفيف على التكيف (من ٠,٥٣ إلى ٠,٥٠). وفي المقابل، كان متوسط ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية قد انخفض انخفاضاً طفيفاً من ٠,٦٥ في عام ١٩٩٥ إلى ٠,٦١ في عام ٢٠٠٠، ومرد ذلك أساساً إلى زيادة القدرة على التكيف على الرغم من زيادة معدل التعرض.

(٥) تعتمد خمسة مؤشرات لقياس مدى التعرض للأزمات الاقتصادية: (أ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي استناداً إلى مؤشر تطور الصادرات (EXPY per GDP per capita)؛ و (ب) الاستثمارات المباشرة الأجنبية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)؛ و (ج) المساعدة الإنمائية الرسمية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)؛ و (د) التحويلات المالية للعمال (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)؛ و (هـ) السياحة الوافدة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). وتقيّم القدرة على التخفيف من حدة الأزمة باعتماد خمسة مؤشرات مختلفة: (أ) نسبة أرصدة الديون العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ و (ب) نسبة مجموع الاحتياطيات في أشهر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ و (ج) نسبة الوفورات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ و (د) فعالية الحكومة: مؤشرات الحكومة على نطاق العالم التي وضعها البنك الدولي؛ و (هـ) مؤشر التنمية البشرية.

الشكل الثاني

الضعف إزاء الأزمات الاقتصادية حسب المناطق ومجموعات البلدان

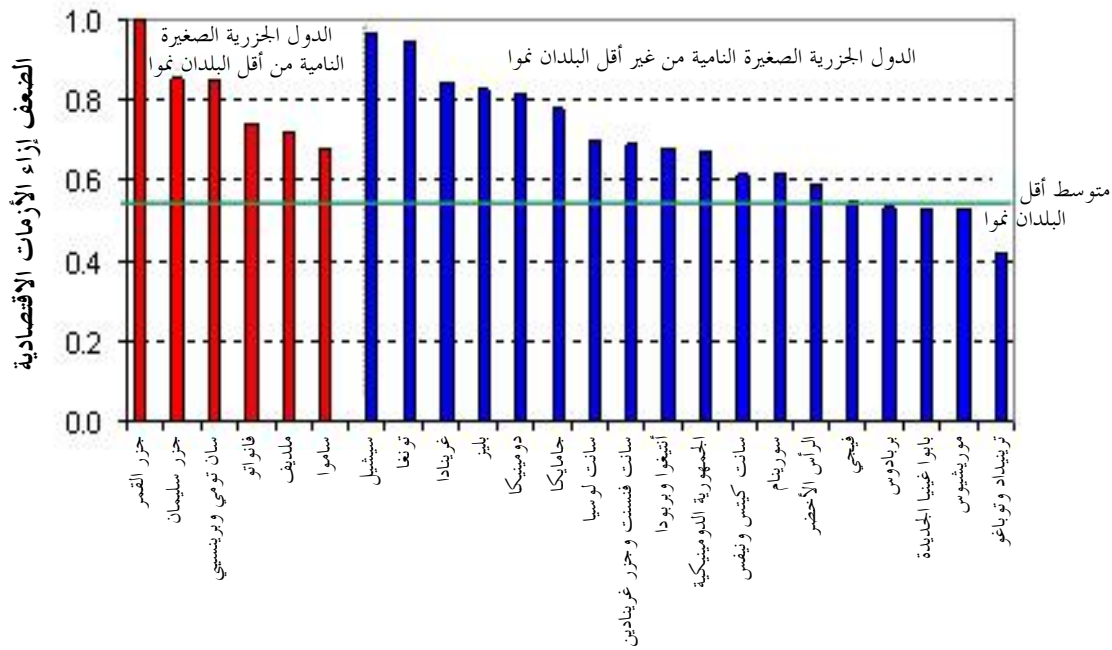


المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى بحث اللجنة والمنهجيات الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٠/٢٠٠٩.

١٦ - والاختلافات بين البلدان من حيث الضعف الاقتصادي كبيرة. ويحدد الشكل الثالث الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من أشد ضعف يعزى أساسا إلى ارتفاع مستوى التعرض للصدمات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تتسم تونغيا بمعدل تعرض عال نظرا لاعتمادها بشدة على تدفقات رؤوس الأموال الخارجية: وتشكل تحويلاتها المالية ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها ١٢ في المائة منه، والاستثمار المباشر الأجنبي ١١ في المائة منه. وفانواتو في وضع مماثل، على الرغم من أنها تعتمد بدرجة أقل على السياحة، التي تشكل ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومعدل تعرض ساموا للآثار مرتفع أيضا باعتبار أن التحويلات المالية تشكل ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والسياحة ١٨ في المائة منه. ومعدل تعرض ملديف للآثار مرتفع للغاية من خلال قناة السياحة التي تشكل ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتسجل بضع دول جزرية صغيرة نامية يحظى فيها الفرد بنصيب أعلى نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي معدل ضعف أكبر من متوسط بعض أقل الدول نموا وحتى أعلى من بعض أقل البلدان نموا التي هي أيضا دول جزرية صغيرة نامية. ويثير هذا الواقع تساؤلات بشأن تقييم جوانب الضعف الذي يجري في سياق النظر في رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نموا، ويوفر الدعم لنداءات الدول الجزرية الصغيرة النامية المتكررة من أجل الاعتراف الرسمي بفترة خاصة بهذه الدول.

الشكل الثالث

مؤشر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للضعف إزاء الأزمات الاقتصادية لـ ٢٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية مقارنة بمتوسط الضعف لجميع أقل البلدان نمواً (من الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن غير الدول الجزرية الصغيرة النامية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استناداً إلى بحث اللجنة والمنهجيات الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠)، التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٠/٢٠٠٩.

١٧ - وستوضح معدلات الضعف العالية جداً للدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر في سياق نهج شامل يأخذ في الاعتبار جوانب الضعف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حالياً بوضع إطار شامل يتضمن جوانب الضعف والمرونة لإعداد الموجزات القطرية من خلال إدراج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وتقوم كذلك بتقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف ومرونتها. وستتيح منهجية جوانب الضعف - المرونة إمكانية التقييم الذاتي لهذه الدول إذ يمكن أن تقوم الدول الأعضاء بإجراء استعراض أقران. ومن المتوقع أن تتاح النتائج الأولية لتطبيق هذا الإطار في الوقت المناسب لإجراء الاستعراض الرفيع المستوى.

دال - تنفيذ استراتيجية موريشيوس

١٨ - تتناول الاستراتيجية جوانب الضعف في سياق ١٩ موضوعاً من مواضيعها و ٧ وسائل للتنفيذ (انظر الجدول ٣). ومن العوائق الكبرى في تنفيذ الاستراتيجية انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، والافتقار إلى الخبرة الفنية، والتحديات المالية والتقنية والمؤسسية في محالي الرصد والتقييم. وتجدر الإشارة في معرض تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية إلى أن التدابير الرامية إلى الحد من التعرض للآثار أو زيادة القدرات على التكيف مقيدة طبيعياً في الدول الجزرية الصغيرة النامية لأن خصائصها المميزة تشكل أسباباً متأصلة لارتفاع مستويات الضعف.

١٩ - وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية مؤشراً غير مباشر يتيح قياس إسهام الموارد البشرية والمالية في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة للاستراتيجية. وازداد إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المجموعة الفرعية التي تتكون من ٢٨ دولة جزرية صغيرة نامية والتي يشار إليها فيما بعد باسم المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢) ليصل إلى ١,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، وازدادت المعونة المتعددة الأطراف المقدمة إلى هذه الدول لتصل إلى ٦٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ (معظمها من الاتحاد الأوروبي). وكان دعم الأمم المتحدة بقيمة عشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩. ومن حيث المخرجات، يتباين التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية بشكل واضح من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وهو ما يتجلى أيضاً في تباين درجات التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وجوانب الضعف.

٢٠ - وعادة ما تكون المسائل المتصلة باستراتيجية موريشيوس مدججة إدماجاً جيداً في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يغطي معظمها أبرز المجالات المواضيعية في الاستراتيجية. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أوائل عام ٢٠١٠، أشارت نسبة ٦٣ في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية إلى أن الموارد المالية لا تكفيها لتنفيذ الاستراتيجية، في حين أفادت نسبة ٢٥ في المائة أن لديها موارد كافية لإحراز تقدم جيد. وذكرت نسبة ٣٨ في المائة في المجموع أن لديها خبرة فنية جيدة في التنفيذ، بينما لا يتوفر لدى النصف سوى الحد الأدنى من الخبرات. وقيمت نسبة ٣٨ في المائة الدعم الذي جرى الحصول عليه من المجتمع الدولي لتنفيذ الاستراتيجية بأنه مرضٍ، في حين أن نسبة ٥٧ في المائة أشارت إلى أن الدعم المقدم كان محدوداً. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية هذه إلى استمرار الحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية من الشركاء الإنمائيين لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، وهو ما عبرت

عنه الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع أنحاء العالم. وثمة حاجة للنظر في أساليب التمويل وبرامجه التي تراعي الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية مراعاة تامة.

الجدول ٣

مواضيع استراتيجية موريشيوس للتنفيذ ووسائل تنفيذها

المواضيع	
١	تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر
٢	الكوارث الطبيعية والبيئية
٣	إدارة النفايات
٤	الموارد الساحلية والبحرية
٥	موارد المياه العذبة
٦	الموارد من الأراضي
٧	موارد الطاقة
٨	الموارد السياحية
٩	موارد التنوع البيولوجي
١٠	النقل والاتصالات
١١	العلم والتكنولوجيا
١٢	رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا
١٣	التجارة: العولة وتحرير التجارة
١٤	التنمية المستدامة للقدرات والتعليم لأغراض التنمية المستدامة
١٥	الإنتاج والاستهلاك المستدامان
١٦	البيئات التمكينية الوطنية والإقليمية
١٧	الصحة
١٨	إدارة المعارف والمعلومات لأغراض صنع القرار
١٩	الثقافة
وسائل التنفيذ	
١	الوصول إلى الموارد المالية وتوفيرها
٢	العلم والتنمية ونقل التكنولوجيا
٣	تنمية القدرات
٤	الحكم على الصعيدين الوطني والدولي
٥	الرصد والتقييم
٦	دور الأمم المتحدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل
٧	دور المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي الرصد والتنفيذ

ثالثا - تنفيذ استراتيجية موريشيوس: التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات المستمرة

٢١ - يقدم هذا الفرع تفاصيل إضافية عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات المستمرة في مجال تنفيذ استراتيجية موريشيوس. وينبغي أيضا الإشارة إلى أوجه الترابط القوية بين مواضيع الاستراتيجية ووسائلها، وجوانب الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والبعد المتعلق بالتنمية المستدامة.

ألف - الاقتصاد

النقل والاتصالات (الموضوع ١٠)

٢٢ - تشكل شبكات النقل والاتصالات شرايين الحياة داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية داخليا وتربط بعضها ببعض وبينها وبين العالم الخارجي. ويزيد ذلك من ضعفها نظرا لأن المسافة والعزلة تؤديان إلى ارتفاع تكاليف النقل نسبيا، ولأن نوعية وتواتر النقل البحري الدولي والخدمات الجوية يقعان خارج نطاق سيطرتها إلى حد كبير.

٢٣ - وقياسا على البلدان غير الساحلية التي توصف بأنها "حبيسة البر"، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن تعتبر "حبيسة البحر". ومع أن النقل البحري عادة ما يكون أقل تكلفة بكثير من النقل البري نظرا لوفورات الحجم الكبيرة التي يمكن أن تتحقق باستخدام السفن الحديثة الخاصة بنقل الحاويات والبضائع غير المعبأة، فإن الأحجام المنقولة بالنسبة لأغلب هذه الدول هي على درجة من الصغر لا تمكنها من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا والممارسات الحديثة في مجال النقل البحري. وعادة ما تؤدي ضآلة الأحجام المنقولة، وطول المسافات والانقطاعات في الوسائط (حتى بالنسبة للمسافات البرية القصيرة)، إلى زيادة تكاليف الشحن والتكاليف اللوجستية المرتفعة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٠، على سبيل المثال، كان تكلفة الشحن المعتادة لحاوية قياسية طولها ٢٠ قدما، من ناغويا، اليابان، إلى بورت فيلا، فانواتو، ٧٠٠ دولار، مقابل ١١٠٠ دولار للشحن إلى بريسيبان، أستراليا، رغم أن المسافة الجغرافية متساوية تقريبا^(٦). وكذلك يعني انخفاض الأحجام وُبعد المسافات ارتفاع تكاليف النقل الجوي وانخفاض تواتر الرحلات الجوية، وهما عاملان هامان من عوامل القدرة التنافسية الكلية لهذه الدول في عالم ينحو صوب العولمة وتصبح فيه التكاليف اللوجستية والحواجز غير الجمركية أكثر أهمية من التعريفات الجمركية. وعادة ما يكون الأداء اللوجستي في هذه الدول أسوأ بكثير مما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، كما يتبين من مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي لعام ٢٠١٠. وجاءت تسع دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ١١ التي تتوفر مؤشر الأداء اللوجستي الخاص بها من بين أسوأ ٥٠ دولة أداء من حيث اللوجستيات، وجاءت ٣ دول منها بين أسوأ ١٠ دول أداء في العالم من حيث الأداء العام. ويعد ذلك جزئيا نتيجة مباشرة لانخفاض أحجام النقل الذي يفاقم المساوئ الناجمة عن بُعد المسافات الجغرافية.

(٦) www.japan-partnet.com/car-shipping-cost.php

٢٤ - ومن جهة أخرى، أحرزت عدة دول جزرية صغيرة نامية تقدماً كبيراً من حيث تزايد حجم النقل. فعلى سبيل المثال، زادت حركة الحاويات من الموانئ إلى الضعف تقريباً في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧، وذلك في الدول التي تحتل موقعاً استراتيجياً على امتداد طرق النقل البحري الرئيسية (مثل ترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وموريشيوس وجامايكا). وفي جزر البهاما، زادت الحركة ثلاث أمثال تقريباً خلال تلك الفترة. إلا أن هذا النجاح جاء مقابل الركود الذي طرأ على تدفقات الحاويات في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في أطراف منظومة المراكز والأطراف الناشئة المتعلقة بتدفقات الحاويات. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، زاد حجم الشحن الجوي في ٩ دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ٢٣ التي تتوافر عنها بينما انخفض بأكثر من النصف في بعض الدول الأفقر منها.

٢٥ - واستفاد بعض المراكز الناشئة من طوبولوجيا المراكز والأطراف في شبكة النقل الجوي الدولي، وشبكة النقل البحري، وشبكة العمود الفقري للإنترنت، في حين أن ذلك زاد تهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة على أطراف المنظومة. وقد تفاقم هذا المشكل جراء التحرك صوب تحرير خدمات البنية الأساسية ومشاركة القطاع الخاص، وأدى ذلك إلى إزالة بعض آثار هذه الاتجاهات التي كان يمكن أن تكون مفيدة لولا ذلك. وبالمثل، لا تزال مسألة جدوى خدمات النقل بالنسبة للجزر البعيدة الواقعة في نطاق العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل تحدياً كبيراً، لا سيما في الأربخبيالات. وللعמוד الفقري لشبكات الإنترنت العالمية طوبولوجيا مماثلة، حيث يمتد أساساً على طول طرق النقل البري الرئيسية. لكن حتى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتمتع بموقع جغرافي جيد ليس بمقدورها عادة أن تسخر هذا الموقع لتحصل على نطاق ترددي أعلى من المتوسط ولا أن تجعل التكاليف أقل من المتوسط. وفي عام ٢٠٠٩، كانت أسعار النقل العابر للبيانات عن طريق بروتوكول الإنترنت في عواصم الدول الجزرية الصغيرة النامية تفوق أسعاره في مدن الولايات المتحدة وأوروبا بنسبة تتراوح بين عشرات المرات ومئات المرات. وهكذا، فعلى الرغم من التحسن السريع الذي طرأ بالقيم المطلقة في مجال الاتصالات، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية متأخرة بالقيم النسبية^(٧)، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين البنية الأساسية الخارجية تشمل اهتمام مؤسسات تتوافر لديها قدرات ساتلية من النطاق جيم بالعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيط الهادئ بإيجار القدرات لها بأسعار أقل بكثير من الأسعار المعمول بها حالياً.

(٧) Telegeography Research, 2010.

٢٦ - ومن أوجه التقدم البارزة على الصعيد الإقليمي صدور مبادئ محفل المحيط الهادئ المتعلقة بخدمات النقل الإقليمية (٢٠٠٤) وإنشاء مكتب سلامة الطيران في المحيط الهادئ (٢٠٠٥)، واعتماد اتفاق الخدمات الجوية لجزر المحيط الهادئ، والجهود الجارية لإنشاء شركة طيران إقليمية في منطقة البحر الكاريبي، والاستراتيجية الرقمية لمنطقة المحيط الهادئ، ومواقع مخطط ربط المناطق الريفية بالإنترنت، ومبادرة حاسوب حجري لكل طفل، وشبكة معلومات جنوب المحيط الهادئ.

٢٧ - وليس ثمة سوى نطاق محدود للشركات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من أشكال مشاركة القطاع الخاص، نظرا لصغر حجم الأسواق في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأدى هذا إلى الحد من مدى طموح خطط بعض هذه الدول لتوفير "الخدمة الشاملة"، وإتاحة شبكات المنطقة الواسعة لعامة الجمهور. وبالمثل، فإن تكاليف الصيانة أعلى بكثير. ومع ذلك أدت السياسات الوطنية للاتصالات في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى فتح المزيد من الأسواق أمام المنافسة، وشملت خططها طموحة لاستغلال التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك السواتل والألياف البصرية. وكان النمو السريع في عدد الهواتف النقالة لافتا للنظر لدرجة أن ناورو قررت أن تتخلص تدريجيا من خدمة الخطوط الثابتة. وتحقق في عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية إنشاء خدمات إذاعية وتلفزيونية تغطي الجزر بأسرها.

٢٨ - واحتلت سلامة وأمن النقل البحري والنقل الجوي والاتصالات بواسطة الإنترنت مكانة بارزة على جدول الأعمال، وذلك في ضوء حوادث النقل البحري الكبرى التي وقعت، وزيادة حالات القرصنة الدولية، وأعمال الأمن ووضع المعايير التي تقوم بها المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية.

٢٩ - وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لا يزال توفير خدمات للنقل الجوي والبحري والبحري وخدمات للاتصالات تتسم بالكفاءة ويمكن الاعتماد عليها، يشكل تحديا لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ثبت أن تقاسم الموارد في مجالات البنية الأساسية، والتكنولوجيا، والحلول المؤسسية، والتنظيم، والإدارة هو نوع من التعاون المنخفض التكلفة. ويشكل الاتجاه الإقليمي وإضفاء الطابع الإقليمي في مجال النقل والاتصالات أداتين هامتين للتصدي بفعالية للتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التجارة (الموضوع ١٣)

٣٠ - نظرا لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية وضيق قاعدة مواردها، فهي من بين أكثر الاقتصادات انفتاحا على التجارة في العالم، وتتسم بشكل ملحوظ بالضعف إزاء الصدمات التجارية. وانخفضت حصة الدول الجزرية الصغيرة النامية من إجمالي التجارة العالمية بشكل مستمر منذ عام ١٩٩٠. وبينما كان معدل النمو المعتاد لدى مصدري السلع الأساسية في خانة العشرات في أوج طفرة أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠٠٧، ظل نمو الصادرات من الدول الجزرية الصغيرة النامية الفقيرة إلى الموارد أقل بكثير من المتوسط العالمي. وأثرت الأزمة المالية العالمية بشكل خطير على التجارة. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل خسائر الصادرات من ساموا وجزر سليمان ٣١ و ١٦ في المائة، على التوالي في عام ٢٠٠٨، وهو أعلى بكثير من خسائر صادرات الصين (-٧ في المائة).

٣١ - ويتعرض العديد من اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل كبير للصدمات نتيجة اعتمادها الشديد على بضع أسواق. فعلى سبيل المثال، توجه نسبة ٦٨ في المائة من صادرات الجماعة الكاريبية إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وشهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية الأطراف في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تآكل الأفضليات التجارية مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق كوتونو. وفي الوقت نفسه، كابدت توفالو وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية خسائر في إيرادات الجمارك التي كانت تستخدم لتمويل خدمات التعليم والصحة الحيوية.

٣٢ - وتعكس حركة التجارة العالمية واتفاقات التجارة منظومات المراكز والأطراف في مجال النقل والاتصالات. وتقع الدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة عامة على أطراف هذه المنظومات وتؤثر تأثيرا طفيفا للغاية في اتجاه نمو هذه المنظومات. ومما يفاقم الوضع أنها، بفعل محدودية قدراتها الوطنية، لا يمكنها المشاركة في المفاوضات التجارية. ويفرض النظام التجاري المتعدد الأطراف واجبات ملزمة على الدول الأعضاء فيه بغض النظر عن حجمها أو ظروفها الخاصة. وفي حين أن منظمة التجارة العالمية ليست لديها تدابير محددة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد أنشأت برنامج عمل معني بالاقتصادات الصغيرة في عام ٢٠٠٢، واعتمدت في عام ٢٠٠٦ توصيات بشأن تدابير مساعدة الاقتصادات الصغيرة في الوفاء بالتزاماتها.

٣٣ - وفي الوقت الحاضر، هناك ٢٤ دولة جزرية صغيرة نامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وفي الآونة الأخيرة، انتهت كل من الرأس الأخضر وتونغا من إجراءات الانضمام، وكان ذلك في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٥ على التوالي. وهناك ٦ دول جزرية صغيرة نامية حاليا لديها مركز مراقب لدى منظمة التجارة العالمية إذ هي الآن في سبيلها للانضمام رسميا

إليها، وهي (مع بيان تواريخ تقديم طلبات الانضمام بين قوسين): جزر البهاما (٢٠٠١) وجزر القمر (٢٠٠٧) وساموا (١٩٩٨) وسان تومي وبرينسيبي (٢٠٠٤) وسيشيل (١٩٩٥) وفانواتو (١٩٩٥). وأدت إجراءات العضوية الشاملة وشروطها إلى صعوبة انضمام الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تزال الكثير منها، بغض النظر عن عضويتها في منظمة التجارة العالمية، يواجه السعي إلى الإصلاح التنظيمي. ولا يزال مطروحا على جدول الأعمال نقاش إمكانية إنشاء فئة للدول الجزرية الصغيرة النامية كفئة معترف بها رسمياً وتحظى بمعاملة تفضيلية لدى منظمة التجارة العالمية، لا سيما في ضوء فقدان المساعدة الخاصة نتيجة الرفع الوشيك لأسماء عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من قائمة أقل البلدان نمواً.

٣٤ - وأدى عدم كفاية القدرات الوطنية في مجال تيسير التجارة، بما في ذلك في مجال الجمارك وجمع البيانات وتبادل المعلومات التنظيمية، إلى الحد من الفوائد التي تجنيها الدول الجزرية الصغيرة النامية من التجارة. وقد شككت هذه الدول بشكل متزايد في الفوائد المحتملة لاتفاقات التجارة، نظراً لضيق قاعدتها الاقتصادية، وانعزالها عن الأسواق العالمية، وزيادة عجزها التجاري (على سبيل المثال، كان العجز التجاري لتوفالو ٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وتركزت المفاوضات التجارية على التجارة في الخدمات وحركة اليد العاملة بالنسبة للمهنيين التي تتطلب مهارات. وأتاحت ترتيبات إقليمية لحركة اليد العاملة، من قبيل سياسة نيوزيلندا لأرباب الأعمال الموسمية المعترف بهم، وخطة أستراليا الرائدة للعمالة الموسمية في منطقة المحيط الهادئ، فرصاً لسكان الجزر الواقعة في هذه المنطقة، إلا أن هذه الفرص ظلت محدودة نظراً لقيود تتصل بارتفاع تكاليف النقل. وفي عام ٢٠٠٨، حلت اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ محل الفصول المتعلقة بالتجارة في اتفاق كوتونو الذي وقع عليه الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي إطار هذه الاتفاقات المبرمة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، التزم الاتحاد الأوروبي بالسماح على الفور بنفاذ الصادرات بنسبة ٩٨,٥ في المائة من السلع التجارية و ٩٤ في المائة من الخدمات دون فرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام حصص، في مقابل التزامات طويلة الأجل لتحرير السوق يفي بها محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأعلنت سبع جزر في المحيط الهادئ (توفالو، وجزر سليمان، وجزر كوك، وساموا، وفانواتو، وفيجي، ونيوي) عن استعدادها لإبرام الاتفاق التجاري لبلدان جزر المحيط الهادئ، وسجلت تقدم أيضاً فيما يتعلق بإبرام اتفاق المحيط الهادئ بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية.

٣٥ - وقد يسهم اتباع نهج أوسع نطاقا إزاء التعاون الإقليمي التجاري والاقتصادي في بناء المناعة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ترغب تلك الدول التي هي بصدد إعداد نظر السياسات للتجارة والاستثمار والنقل والتنمية في التفكير في الأخذ بمنظور استراتيجي يهدف إلى ضمان المشاركة في مجالات خدمات شبكات الإنتاج الدولية. ويمكن أن تخف الصناديق الدائرة من تأثير القيود المتعلقة بتكاليف النقل على مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في ترتيبات حركة اليد العاملة الناشئة. ولا تزال العلاقات في إطار المعونة لصالح التجارة وتعزيز المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف ذات أهمية حاسمة، حتى بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المرتفعة الدخل.

الوصول إلى الموارد المالية وتوفيرها

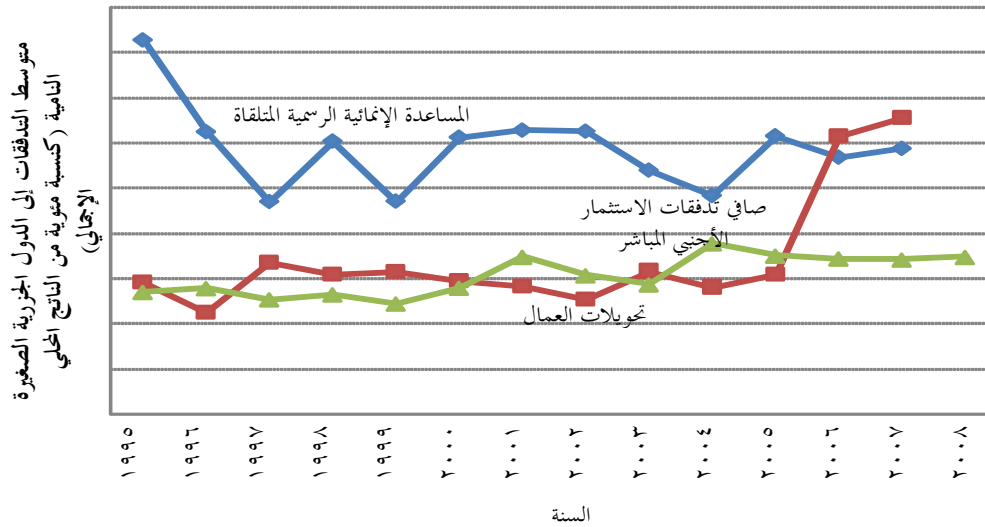
٣٦ - الموارد المالية هي من بين أكثر الأدوات أهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بمعالجة أوجه ضعفها. إلا أنه مما يؤسف له أن الحصول على الموارد المالية يمثل تحديا خاصا لهذه الدول بسبب صغر حجم اقتصاداتها، وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات عن الأسواق وتكاليف إعداد المشاريع. ولهذا السبب لقيت جهود الحكومات الرامية إلى تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والشراكات بين القطاعين العام والخاص نجاحا محدودا في كثير من هذه الدول. وعلاوة على ذلك، نتيجة للقيود على وفورات الحجم الكبير وارتفاع تكاليف النقل، وانخفاض القدرات التجارية، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الرغم من انفتاح اقتصاداتها إلى حد ما، تعاني عادة من عجز تجاري ضخم لا يمكنها تحمله ما لم تحصل على تمويل عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي وتحويلات العمال.

٣٧ - وانخفاض متوسط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية في أواخر التسعينات واستقر منذ ذلك الحين ما بين ١٠ و ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الرابع) واستقر صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى المجموعة الفرعية عند حوالي ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠٠٥ وسرعان ما تضاعف هذا العدد بعد ذلك. وزادت تحويلات العمال ببطء إلى حد إذ بلغت في المتوسط ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. وهناك أدلة تشير إلى أن تدفقات التحويلات المالية والاستثمارات المباشرة الأجنبية قد انخفضت بشدة منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

٣٨ - وانخفضت التدفقات الإجمالية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى دول المجموعة الفرعية الـ ٢٩ من ١,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، وعادت مرة أخرى لتبلغ ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ١,٧ بليون دولار. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، زادت المعونة المتعددة الأطراف المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية من ١٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٦٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، وورد معظمها من الاتحاد الأوروبي. وتتباين تدفقات المعونة المتعددة الأطراف كثيرا من دولة إلى أخرى في أوساط الدول الجزرية الصغيرة النامية المتلقية. وتم تمويل تنفيذ استراتيجية موريشيوس في المقام الأول من الموارد المحلية.

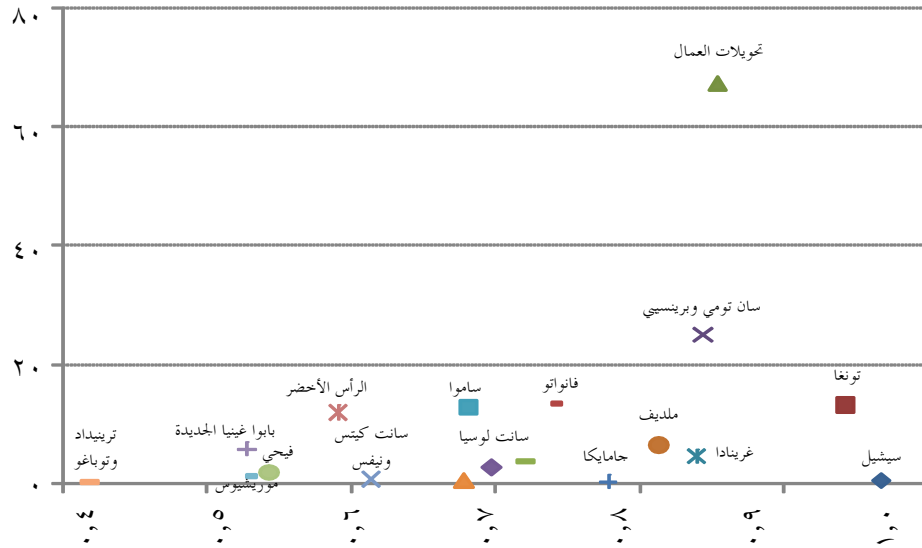
الشكل الرابع

متوسط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الأعضاء الـ ٢٩ في المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية والاستثمارات المباشرة الأجنبية (التدفقات الصافية الواردة)، وتحويلات العمال، ١٩٩٥-٢٠٠٨



الشكل الخامس

المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة مقابل مؤشر الضعف الاقتصادي، ٢٠٠٧



مؤشر الضعف الاقتصادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٩ - وهناك اختلافات هائلة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الجدول ٤). وذلك حيث لا يتم توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل منهجي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل دخلاً ولا إلى الأكثر ضعفاً منها (انظر الشكل الخامس). وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن كل الزيادة الأخيرة تقريباً في المساعدة الإنمائية الرسمية قد تلقتها بابوا غينيا الجديدة وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وسانت فنسنت وجزر غرينادين. وفي الواقع، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٥ في ١٢ دولة من الدول الـ ٢٩ الأعضاء في المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تزال معدلات الهجرة مرتفعة جداً في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية (على سبيل المثال، ٣٥ في المائة في ساموا، و ٣٤ في المائة في تونغا، و ١٧ في المائة في فيجي). وبناء على ذلك، ارتفعت تحويلات العمال إلى ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ساموا و ٣٩ في المائة في تونغا. إلا أنها بلغت درجة من الانخفاض لدى دول أخرى، إذ وصلت إلى ٠,٣ في المائة في ملاي و ٠,٢ في المائة في بابوا غينيا الجديدة (انظر الجدول ٤). وكان الحجم النسبي لصافي التدفقات الواردة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية أكبر بكثير في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي عنه في الدول الصغيرة النامية الأخرى. وهناك اختلافات هائلة في المبالغ التي تلقتها البلدان. إذ تراوح صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية بين ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي في ساموا وما يقرب من ٣٤ في المائة في أنتيغوا وبربودا (انظر الجدول ٤). وساعدت التدفقات الواردة الكبيرة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في مجالات السياحة والتعدين، وخدمات الاتصالات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في سد الفجوة في عجز الحساب الجاري الذي ناهز في المتوسط ١٤ في المائة في منطقة البحر الكاريبي في السنوات الخمس الماضية. وأدت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية الكبيرة الواردة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي إلى جانب الاستثمار العام إلى ارتفاع مستويات الاستثمار لتبلغ حوالي ٢٨ في المائة في العقد الأول من القرن الحالي، إلا أنها لم تؤد إلى معدلات نمو مرتفعة لدى تلك الدول.

الجدول ٤

المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة، وصافي التدفقات الواردة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتحويلات العمال

التدفقات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			
التحويلات	الاستثمار المباشر الأجنبي	المساعدة الإنمائية الرسمية	
أنتيغوا وبربودا	٢,١	٣٣,٩	٠,٤
جزر البهاما	غير متاح	١٠,٩	صفر
الرأس الأخضر	٨,٠	٩,٠	١١,٨
جزر القمر	٢,٣	٠,٢	غير متاح
دومينيكا	٨,٢	١٣,٦	٦,٣
فيجي	٥,٠	٨,٠	١,٧
غرينادا	١٠,٠	٢٢,٩	٤,٥
جامايكا	١٤,٧	٦,٦	٠,٢٦
كيريباس	٦,٩	غير متاح	٢٠,٦
ملديف	٠,٢	١,٤	٣,٨
جزر مارشال	غير متاح	غير متاح	١,٢
موريشيوس	٢,٥	٥,٠	٤١,٩
بالاو	غير متاح	غير متاح	١٣,٤
بابوا غينيا الجديدة	٠,٢	١,٥	٥,٧
ساموا	٢٥,٨	٠,٥	٧,٨
سان تومي وبرينسيبي	١,١	٢٤,٤	٢٥,٠
سيشيل	١,٤	٢٧,٣	٠,٤

التدفقات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			
التحويلات	الاستثمار المباشر الأجنبي	المساعدة الإنمائية الرسمية	
جزر سليمان	٣,٢	٨,٠	٦٧,٣
سانت كيتس ونيفيس	٦,٩	٢٧,٩	٠,٦
سانت لوسيا	٣,١	٢٧,٣	٢,٦
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٥,١	١٦,٥	١٢,٧
تيمور - ليشتي	غير متاح	غير متاح	١٦,٣
تونغا	٣٧,٧	١٠,٨	١٣,١
ترينيداد وتوباغو	٠,٥	غير متاح	٠,١
فانواتو	١,٢	٦,٧	١٣,٥

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٠.

٤٠ - لقد كان تزايد أعباء الديون مثار قلق في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠٠٧، ناهز متوسط نسبة أرصدة الديون الخارجية للمجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية ٨٠ في المائة. وتراوحت أرصدة الديون الخارجية في ثلث دول المجموعة الفرعية التي تتوافر بيانات بشأنها بين ١٠٠ و ٢٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك أدلة تظهر أن أرصدة الديون الخارجية قد تفاقمت منذ عام ٢٠٠٨. كما ارتفعت مستويات الدين العام ارتفاعاً كبيراً بحيث تجاوزت نسبة ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات. وبخلاف أقل البلدان نمواً ومجموعات معينة أخرى من البلدان، لم تتأهل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً لتلقي المساعدة على تخفيف الدين وتعتبر أكثر فأكثر غير مؤهلة للحصول على المعونة الإنمائية. وفي إطار السوق والاقتصاد الموحد لمنظمة البحر الكاريبي، تستهدف الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية تحقيق نسبة ما دون ٦٠ في المائة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أنشئ في عام ٢٠٠٨ صندوق للتنمية الإقليمية برصيد قدره ٢٥٠ مليون دولار من أجل تعزيز تنمية الأعمال التجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية المحرومة في منطقة البحر الكاريبي. وقد حدد كل من الافتقار إلى القدرات وصغر حجم المشروعات من إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأدى إلى إعاقة إمكانية استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية من آليات التمويل الدولية المتاحة، مثل مرفق البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة.

السياحة (الموضوع ٨)

٤١ - لقد أسهمت السياحة كثيرا في تنمية العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وستظل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنموها في المستقبل. وبلغ متوسط عائدات السياحة ٥١ في المائة من قيمة الصادرات الإجمالية للمجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٧، بعد أن كان ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويقارن هذا بما نسبته أقل من ١٠ في المائة في البلدان النامية الأخرى. وفي عام ٢٠٠٧، كانت نسبة عائدات السياحة أكثر من ٥٠ في المائة من الصادرات في كل من أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وفانواتو، وملديف (انظر الجدول ٥). وفي ملديف، يمثل قطاع السياحة نحو ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونما قطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بنسبة ٥٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية.

٤٢ - ويشكل الاعتماد على السياحة مصدرا بارزا من مصادر الضعف الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في ضوء ارتفاع تقلبات نمو عائدات السياحة. وفي السنوات الأخيرة، بلغ معامل التباين في نمو عائدات السياحة ١,٨ في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مقابل ٠,٧ في المائة في أقل البلدان نموا. ومن الأسباب الرئيسية لهذا الارتفاع في تقلبات الأزمة المالية، وتقلبات أسعار النفط، وتحذيرات السفر السلبية، والمخاطر الصحية المتصورة، والاعتماد على عدد محدود من الأسواق كمصادر رئيسية. فعلى سبيل المثال، شكل الأوروبيون أكثر من نسبة ٧٠ في المائة من السياح الذين زاروا ملديف.

الجدول ٥

عائدات السياحة الدولية في دول جزرية صغيرة نامية مختارة، وحصلتها من مجموع الصادرات، ٢٠٠٧

عائدات السياحة الدولية (النسبة المئوية من الصادرات)	
٧٤	الرأس الأخضر
٧٠	ساموا
٦٨	ملديف
٦٦	سانت لوسيا
٦٥	فانواتو
٦٥	جزر البهاما

عائدات السياحة الدولية (النسبة المئوية من الصادرات)	
٥٨	أنتيغوا وبربودا
٥٦	غرينادا
٥١	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٥١	دومينيكا
٤٩	سانت كيتس ونيفس
٤٣	جامايكا
٤٢	سيشيل
٣٧	موريشيوس
٣٦	توغا
٣١	سان تومي وبرينسيبي
٥	ترينداد وتوباغو

٤٣ - وترمي خطط وسياسات السياحة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى زيادة المرونة وإضافة قيمة اقتصادية، فضلا عن معالجة توزيع فوائد السياحة الذي كثيرا ما يتسم بعدم العدالة. وقد وضعت مؤخرا سياسات واستراتيجيات وخطط وأهداف على الصعيد الوطني، على سبيل المثال في بالاو، وبربادوس، وتوفالو، وجزر مارشال، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وكيريباس، وملديف، وموريشيوس. وواصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية جهودها لتحسين تسويقها للسياحة وتشجيعها للاستثمار. ووضعت كل من فيجي وموريشيوس استراتيجيات وحملات وطنية لخلق السمعة. غير أن أوجه القصور في مجالي النقل والهياكل الأساسية لا تزال تشكل معوقات رئيسية أمام التنمية المستدامة للسياحة.

٤٤ - وقد كان الترويج للسياحة البيئية، والسياحة على متن السفن، وسياحة المناسبات، وسياحة الغوص، والسياحة لصالح الفقراء، والسياحة الطبية، وسياحة المنتجعات، على جدول أعمال العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية ولكن التنمية الفعلية كانت محدودة عموما في هذه المجالات. ووضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ استراتيجيات إقليمية للسفن السياحية في عام ٢٠٠٨ وتبحث الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي خياراتها. ويجري للترويج للسياحة البيئية بمختلف الأشكال، في دول منها توفالو، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وفيجي وكوبا.

٤٥ - وتعد الخطط والاستراتيجيات الوطنية للسياحة المستدامة أهم في الدول الجزرية الصغيرة النامية منه في البلدان الأخرى: إذ يتعين الحؤول دون الإفراط في التنمية بما يتجاوز حد التحمل لأن ذلك سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالأصول البيئية وبالتالي إلى انهيار قطاع السياحة. ويمكن بالفعل الاسترشاد بهذه الخطط في طائفة واسعة من أنشطة التسويق وتشجيع الاستثمار. ونظرا للانخفاض النسبي في قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التحمل، فإن نموذج السياحة البيئية ينطوي على بشارة خير لهذه الدول بوجه خاص. وقد ينظر في إنشاء قاعدة معارف يسهل الوصول إليها بشأن إسهام مختلف أنواع السياحة.

الطاقة (الموضوع ٧)

٤٦ - يعتمد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا كبيرا على النفط المستورد وغيره من أنواع الوقود الأحفوري في عمليات النقل وتوليد الكهرباء. وهذا أمر خطير للغاية نظرا للاستخدام الواسع لوقود الديزل في توليد الكهرباء نتيجة صغر حجم الكثير من الجزر وبعدها الجغرافي، مما يجعل هذه الدول معرضة بشدة لتقلبات أسعار النفط وكثيرا ما يؤدي الارتفاع السريع في أسعار النفط فورا إلى عدم الاستقرار الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهياكل الأساسية للطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية شديدة التعرض للكوارث الطبيعية. وبذل العديد من هذه الدول جهودا لكفالة قدرة محطاتها وشبكاتها لتوليد الطاقة على مقاومة العواصف المدارية.

٤٧ - ويبلغ متوسط نسبة واردات النفط في الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٢ في المائة من جملة وارداتها. فعلى سبيل المثال، زادت فاتورة النفط المستورد في فيجي ثلاثة أمثال خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ بالقيم المطلقة وبلغت في عام ٢٠٠٩ ما يعادل ثلث فاتورة الاستيراد. وتبلغ نسبة فاتورة النفط المستورد في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ زهاء ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان للتقلبات العالية الأخيرة وارتفاع أسعار النفط الخام العالمية تأثيرات وخيمة على ميزان المدفوعات. وتؤدي زيادة أسعار النفط الخام العالمية بـ ١٠ دولارات مباشرة إلى انخفاض بنسبة ١,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠٩، وقعت أربع من هذه الدول على مبادرة لشراء النفط بالجملة، وذلك من أجل تحسين مركزها في الأسواق. ونظرا للبعد الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن أسعار التجزئة للبترين فيها هي من بين أعلى الأسعار في العالم النامي^(٨) وللتخفيف من الآثار

(٨) www.gtz.de/fuelprices

الاجتماعية لتقلبات أسعار النفط، عادة ما تحافظ حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية على سياسة لتحديد الأسعار المحلية لبيع الوقود بالتجزئة.

٤٨ - إن خطط وسياسات الطاقة تهدف إلى التصدي لأوجه الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي الوقت نفسه ضمان إمدادات من الطاقة والكهرباء تكون مأمونة وموثوقة وميسورة التكلفة ومواتية للبيئة لجميع سكان الجزر. ورغم أن توافر البيانات بشأن الطاقة مسألة جديّة بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، يتبين من البيانات الوطنية التوضيحية أن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها إمكانيات الطاقة الكهربائية هي فقط التي لديها حصص كبيرة من الطاقة المتجددة. ويشكل مزيج الطاقة في سان تومي وبرينسيبي نموذجاً: إذ يشكل استخدام الديزل لتوليد الطاقة نسبة ٣٨ في المائة، وحطب الوقود التقليدي نسبة ٣٣ في المائة (مما يؤدي إلى إزالة الغابات)، والطاقة الكهربائية ١ في المائة والغاز الطبيعي ٠,٠١ في المائة. ومن جانب آخر، يتكون مزيج الكهرباء، في فيجي مما نسبته ٣٣ في المائة من الكهرباء المولدة باستخدام الوقود الأحفوري، و ٦٢ في المائة من الطاقة الكهربائية، و ٤ في المائة من الكتلة الأحيائية، و ٠,٦ في المائة من الطاقة الريحية وغيرها من الموارد المتجددة.

٤٩ - وفي منطقة البحر الكاريبي، صاغت الجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي والرابطة الإقليمية الكاريبية لمرافق الكهرباء سياسات إقليمية للطاقة في عام ٢٠٠٧. وفي المحيط الهادئ، سيستعرض اجتماع لوزراء الطاقة سيعقد في عام ٢٠١٠ السياسة المتعلقة بالطاقة في جزر المحيط الهادئ. وتوجد بالفعل خطط أو سياسات أو خطط عمل وطنية في ما لا يقل عن ٢٢ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل الأمثلة الأخيرة على ذلك البحرين (٢٠٠٩-٢٠١٤)، وجامايكا (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وجزر البهاما (٢٠٠٨)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (٢٠٠٩)، وفيجي (٢٠٠٦)، وكيريباس (٢٠٠٩)، وملديف (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وموريشيوس (٢٠٠٩-٢٠٢٥). ويجري وضع مشاريع خطط أو هي قيد النظر في كل من بالاو، وبربادوس، وجامايكا، وجزر مارشال، وسانت لوسيا، وسيشيل، وغرينادا. ويتزايد استخدام أدوات التقييم المتكامل لمراعاة مزايا استراتيجيات المناخ، واستغلال الأراضي، والطاقة، والمياه^(٩).

(٩) عرضت على هامش الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في عام ٢٠٠٩ تجربة موريشيوس في تطبيق استراتيجية المناخ، واستغلال الأراضي، والطاقة والمياه: انظر www.iaea.org/OurWork/ST/NE/Pess/csd-17.htm.

٥٠ - ولا يزال إمداد المناطق الريفية بالكهرباء ولا سيما في الجزر البعيدة والنائية محدودا نظرا للارتفاع الشديد في التكاليف الرأسمالية المتكبدة. ومع ذلك، فقد بذل الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية جهودا خاصة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أنجزت فيجي نحو ٩٠٠ مشروع لإمداد المجتمعات المحلية الريفية بالكهرباء بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، بهدف توفير إمكانية حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام ٢٠١٦.

٥١ - واعتمد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجيات لتشجيع الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة الشمسية، والريحية وطاقة حرارة المحيطات، والأمواج، وحرارة الأرض، والكتلة الأحيائية، والطاقة الكهرومائية. فعلى سبيل المثال، أعلنت ملديف عن التزامها بإيجاد قطاع طاقة لا يكون له أثر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة واتباع تدابير كفاءة الطاقة. وأعلنت توفالو أنها تهدف إلى تحقيق استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تركيز خطط الطاقة والعديد من الأنشطة على الطاقة المتجددة، فقد أحرز تقدم ضئيل في استبدال الوقود الأحفوري والتحرك نحو استخدام مصادر الطاقة المنخفضة الكربون. ولا يزال استخدام الوقود الأحفوري يزداد بوتيرة أسرع من استخدام الطاقة المتجددة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولكي تكون بدائل توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الوقود الأحفوري في هذه الدول مجدية اقتصاديا لا تزال بحاجة إلى الإعانات، باستثناء تطبيقات متخصصة. وتختلف إمكانات الطاقة المتجددة اختلافا كبيرا فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحد ندرة الموارد من الأراضي من تطوير الألواح الشمسية بالنظر إلى انخفاض الكثافة الطاقية للإشعاعات الشمسية. وقد انصب تركيز الأنشطة في هذه الدول على الطاقة الريحية والشمسية، فضلا عن الطاقة الكهرومائية حيثما يكون ذلك ممكنا. وقد كانت هناك تجارب إيجابية في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية الحرارية (في بربادوس وبالاو وموريشيوس). وتجري تجربة لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال نظام مختلط يستخدم الديزل والطاقة الشمسية في كل من توفالو وملديف. ومن المتوقع أن تكون للطاقة الحرارية الأرضية إمكانات كبيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكنها لا تزال في مراحل الاستكشاف الأولى (في سانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا). وتنطوي نظم تحويل النفايات إلى طاقة على إمكانات كبيرة لكنها قليلة الاستخدام.

٥٢ - وقدم المجتمع الدولي الدعم للكثير من مشاريع كفاءة الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل المبادرات الحكومية النموذجية التحول من استخدام المصباح المتوهجة إلى استخدام مصابيح الفلورية (سانت لوسيا وغرينادا وموريشيوس)، وتركيب

العدادات (غرينادا)، وكفاءة الوقود المستخدم في النقل (توفالو)، وتخفيضات الرسوم الجمركية (سانت لوسيا)، والبرامج العامة (بالاو وكوبا وملديف).

٥٣ - ويجب أن تكون الخطط الشاملة المتعلقة بالطاقة متسقة مع التدابير المتخذة في قطاعات أخرى، مما يتطلب تقييما متكاملًا لأوجه التفاضل بين القطاعات لاستكمال تحليل نظم الطاقة. ويمكن للطاقة المتجددة الحديثة أن تساعد على الحد من تأثير الدول الجزرية الصغيرة النامية بتقلبات أسعار النفط، ولكن استخدامها يتطلب اتخاذ تدابير لتقديم دعم كبير وإعانات، من قبيل تعريفات التزود التفضيلية، والإعفاءات من الرسوم الجمركية، والتمويل من الجهات المانحة الثنائية، وأدوات التمويل الدولية (مثل آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية). وقد تختلف خيارات الطاقة المتجددة ذات الإمكانيات الأكبر في المستقبل للدول الجزرية الصغيرة النامية اختلافا كبيرا عن خيارات غيرها من البلدان النامية. وتستحق الطاقة الحرارية الأرضية واستخدام مياه أعماق البحار لتكييف الهواء وتحويل النفايات إلى طاقة أن تولي المزيد من الاهتمام. وتستحق المبادرات الإقليمية المتعلقة بشراء النفط بالجملة مثل مبادرات المحيط الهادئ أن تعزز وتنفذ في مناطق أخرى. ومما لا شك فيه أن نظم جمع البيانات والرصد هي نظم متخلفة للغاية مثلها مثل برامج التثقيف بشأن تقييم اختيارات تكنولوجيا الطاقة.

العلم والتكنولوجيا (الموضوع ١١ والوسيلة ٢)

٥٤ - على الرغم من المستوى الجيد نسبيا للتعليم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الاستثمار في العلم والتكنولوجيا محدود للغاية، ويعزى ذلك أساسا إلى صغر أحجامها. ويرتبط هذا النقص في الاستثمار في معظم القطاعات كثيفة التكنولوجيا ارتباطا مباشرا بالتدهور في القطاعات التقليدية ويعوق جهود التنويع لإيجاد قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

٥٥ - والاستثمار في مجال البحث والتطوير في الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية قليل للغاية ويشكل في المتوسط ما نسبته ١٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى محدودية شديدة في التطوير المحلي للتكنولوجيات. ويفيد تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٧ أن مستوى التخصص في مواد العلم والتكنولوجيا بمؤسسات التعليم العالي في المنطقة قد تدنى بسبب عدم الرغبة في دراسة المواد ذات العلاقة بالعلوم في مرحلة التعليم الثانوي، وعدم كفاية مرافق البحث والتطوير، وقوى السوق ودفع أجور منخفضة نسبيا للمهندسين والعلماء، وقضايا الوعي العام، والافتقار إلى السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. ويعتمد التقدم في مجال

العلم والتكنولوجيا حيثما يحصل على واردات التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق بالنمو في قطاع التكنولوجيات المواتية للبيئة. وقد كان التقدم في مجال حماية الملكية الفكرية محدودا نوعا ما في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان منها بربادوس، وترينداد وتوباغو، وجامايكا لديها أطر تشريعية شاملة لحقوق التأليف والنشر، فإن أحكام براءات الاختراع غير كافية أو لا وجود لها في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٦ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تعزيز العلم والتكنولوجيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك عدد من مبادراتها الحديثة الجديرة بالذكر، منها مبادرة العلم في منطقة البحر الكاريبي (Cariscience)، وإطار السياسات الإقليمية من أجل العلم، والتكنولوجيا والابتكار في منطقة البحر الكاريبي، والمجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا، وتشكل موريشيوس أحد الأمثلة الجديرة بالتنويه فيما يتعلق بزيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية الجهود المبذولة لتشجيع العلم والتكنولوجيا. ونظرا لأن البحث والتطوير على الصعيد الوطني يشكل ما نسبته ٠,٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليس إلا، فقد أنشأت موريشيوس وزارة للصناعة، والعلم والبحث، واعتمدت نهجا جديدا لتدريس العلوم في مرحلة التعليم الثانوي، وقدمت دعما إلى معهد بحوث صناعة السكر في موريشيوس ومعهد الأوقيانوغرافيا في موريشيوس.

٥٧ - ومع ذلك، يظل قطاع العلم والتكنولوجيا متخلفا في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن يقيد وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في مجال العلم والتكنولوجيا في عملية التركيز على الموارد الشحيحة المتاحة لتعزيز الاستثمار وتشجيع ثقافة الابتكار.

رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا (الموضوع ١٢)

٥٨ - في آذار/مارس ٢٠١٠، كان عدد أقل البلدان نموا ٤٩ بلدا، ١١ منها دول جزرية صغيرة نامية: وهي توفالو، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجزر سليمان، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وكيريباس، وملديف، وهايتي. وتواظب لجنة السياسات الإنمائية، وهي هيئة فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على استعراض مركز أقل البلدان نموا. وفي آخر استعراض من الاستعراضات التي تجريها كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، اعتمدت اللجنة في عام ٢٠٠٩ المعايير الثلاثة التالية لتحديد أقل البلدان نموا: (أ) تقدير متوسط ثلاث سنوات من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دون ٩٠٥ دولارات للإدراج في القائمة وفوق ١ ٠٨٦ دولارا لرفع الاسم من القائمة)؛

و (ب) مؤشر الأصول البشرية الذي يأخذ في الحسبان مؤشرات في مجالات التغذية (النسبة المئوية للسكان الذين يعانون نقص التغذية)، والصحة (معدل وفيات الأطفال في سن الخامسة ودونها)، والتعليم (المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية)، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار؛ و (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي الذي وضعته اللجنة، الذي يأخذ في الاعتبار مؤشرات حجم السكان، والبعد الجغرافي، وتركز الصادرات السلعية، وحصة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي، والتشرد نتيجة الكوارث الطبيعية، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي، وعدم استقرار صادرات السلع والخدمات. ولإضافة بلد ما إلى القائمة يجب أن يستوفي كافة المعايير الثلاثة، ولا يجب أن يتجاوز عدد سكانه ٧٥ مليون نسمة. وليصبح بلد ما أهلاً لرفع اسمه من القائمة عليه أن يبلغ مستويات الحد الأدنى لرفع الاسم من القائمة بالنسبة لمعيارين على الأقل من المعايير السالفة الذكر أو يجب أن يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما لا يقل عن ضعف مستوى الحد الأدنى، ويتعين اعتبار أن الاحتمال كبير لاستدامة مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

٥٩ - وقد أضيف اسم تيمور - ليشتي إلى القائمة في عام ٢٠٠٣، ورفع اسم الرأس الأخضر منها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي استعراض قائمة أقل البلدان نمواً الذي أجري عام ٢٠٠٩، وهو استعراض يجري كل ثلاث سنوات، أوصت لجنة السياسات الإنمائية برفع اسم غينيا الاستوائية من القائمة. واعتبرت توفالو وفانواتو مؤهلتين لكن لم يوص برفع اسميهما من القائمة نظراً للشكوك التي تكتنف استدامة التقدم الذي تحرزانه. ووجد أن كيريباس لم تعد تعتبر مؤهلة بعد أن كانت قد استوفت المعايير لأول مرة في الاستعراض الذي أجري في عام ٢٠٠٦. ومن المقرر رفع اسمي ساموا وملديف من القائمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على التوالي. وبالتالي، فإن جميع حالات رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نمواً أو التوصية برفعها منها تقريباً تعلقت بدول جزرية صغيرة نامية مما أثار لديها قلقاً من أن معيار الضعف الاقتصادي للجنة السياسات الإنمائية قد لا يعكس تماماً الخصائص المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فدعت إلى إجراء تحليل أعمق للضعف في هذه الدول يأخذ في الاعتبار جميع أبعاده المتعلقة بالتنمية المستدامة.

باء - البيئة

تغير المناخ (الموضوع ١)

٦٠ - الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة بوجه خاص لأثر تغير المناخ. فالتقلبات والتغيرات المناخية، وارتفاع منسوب مياه البحر، والظواهر المناخية القاسية (من قبيل زيادة

تواتر وكثافة الأعاصير وحالات الجفاف) لها عواقب وخيمة على العديد من هذه الدول. وتشمل الآثار الاقتصادية فقدان الأراضي الزراعية، والهياكل الأساسية، والآثار السلبية على مصائد الأسماك. وتشمل الآثار البيئية فقدان التنوع البيولوجي، واقتحام المياه المالحة، وتدهور الموائل الأرضية وموائل الأراضي الرطبة. وتشمل الآثار الاجتماعية تدمير المستوطنات البشرية، وفقدان سبل الرزق، والآثار السلبية على الصحة والحصول على المياه العذبة. ونتيجة لذلك، يمكن تأكيد حقيقة أن تغير المناخ هو أحد أكبر شواغل الدول الجزرية غير النامية، وتحتل تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مكانة عالية على جدول أعمالها.

٦١ - ويشكل ارتفاع منسوب مياه البحر خطراً يهدد وجود الجزر المرجانية المنخفضة. وقد ناقش مجلس الأمن مسألة تغير المناخ وتداعياته على الأمن لأول مرة في عام ٢٠٠٩^(١٠). فبقاء كيريباس، وملديف، وجزر مارشال، وتوفالو عرضة للخطر شأنه شأن بقاء أجزاء كبيرة من الأراضي في دول جزرية صغيرة نامية تقع على ارتفاع بضعة أقدام فقط عن سطح البحر.

٦٢ - وصدق معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على بروتوكول كيوتو لكن ٣٨ في المائة فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية هي التي أقرت أن انضمامها قد حسن مستوى حصولها على التكنولوجيات المنخفضة الكربون، حسب ما كشفته دراسة استقصائية أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مطلع عام ٢٠١٠. واستناداً إلى قاعدة بيانات آلية التنمية النظيفة لمركز ريزو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن ٨ فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ ٣٨ هي التي أقرت مشروعاً من مشاريع الآلية إلى غاية آذار/مارس ٢٠١٠. وقد أقر ٢٠ مشروعاً فقط من مشاريع الآلية البالغ عددها ٥٠٠٩ مشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية ولم ينفذ سوى ٥ منها في ٤ دول أصغر ذات دخل منخفض (وهي بابوا غينيا الجديدة وجامايكا والرأس الأخضر وفيجي)، وهو ما يمثل ١٤,٠ في المائة فقط من مجموع وحدات تخفيض الانبعاثات المعتمدة التي تم إقرارها حتى عام ٢٠١٠.

٦٣ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على غرار بلدان أخرى مشاكل خطيرة في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإن كانت الإجراءات لهذه الغاية تحتل مكانة عالية على جدول الأعمال السياسي. فمن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦، زادت انبعاثات المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية من ثاني أكسيد الكربون بمعدل سنوي متوسطه

(١٠) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١.

٤,٣ في المائة أو مما يكافئ ١,٩ إلى ٢,٥ من الأطنان المترية من ثاني أكسيد الكربون. والواقع أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زادت في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام ٢٠٠٠. وكانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الفرد أعلى من المتوسط العالمي في ٦ من دول الـ ٢٦ الأعضاء في المجموعة الفرعية التي توافرت بيانات بشأنها لكن الانبعاثات تراوحت بين ٠,١٦ طن من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد كحد أدنى سجل في تيمور - ليشتي و ٢٥ طناً من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد كحد أعلى سجل في ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠٠٦. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ زادت كثافة ثاني أكسيد الكربون في ١٥ من الدول الـ ٢٩ الأعضاء في المجموعة الفرعية التي تتوافر بيانات بشأنها. ولأغراض المقارنة، انخفضت كثافة ثاني أكسيد الكربون لشرق آسيا بوتيرة أسرع قياساً إلى انخفاضها في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٤ - وقد بذلت الدول الجزرية الصغيرة النامية جهوداً كبيرة للاضطلاع بتدابير التكيف مع تغير المناخ بيد أن التقدم المحرز حتى الآن ركز على ما يبدو على التوعية العامة، والبحث، ووضع السياسات بدلاً من التنفيذ. وقد أعدت برامج عمل وطنية للتكيف لعدد من أقل البلدان نمواً من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية (في إطار صندوق أقل البلدان نمواً الذي يديره مرفق البيئة العالمية)، منها توفالو وساموا وسان تومي وبرينسيبي وفانواتو وكيريباس. كما أجريت دراسات متعددة القطاعات عن التكيف في سانت لوسيا وموريشيوس، وأبانت مشاريع في تونغا وفيجي وكيريباس عن نماذج تدابير فعالة من حيث التكلفة للتكيف مع المناخ، بدعم من مشاريع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ - الوكالة الألمانية للتعاون التقني. وفي المساعدة في مجال بناء القدرات كل من المبادرة الدولية للتكيف مع تغير المناخ ومركز تغير المناخ للجماعة الكاريبية. وكان الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي للمساعدة في تنفيذ تدابير التكيف المقترحة في برامج العمل الوطنية للتكيف محدوداً، وصادفت الدول الجزرية الصغيرة النامية المرتفعة الدخل صعوبة شديدة في الاستفادة من الأموال الدولية للاشتراك في تمويل تدابير التكيف.

٦٥ - وتمثل الطائفة الواسعة من الآثار المرتبطة بتغير المناخ تحدياً فيما يتعلق برسم السياسات والتخطيط. ومن بين الأمثلة على تغيير السياسات قيام توفالو بإدماج قضايا تغير المناخ ومنسوب مياه البحر في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وإطار السياسة العامة للبحرين. وأجريت تغييرات تشريعية في كيريباس بيد أن غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تقرر تشريعات محددة بشأن تغير المناخ. وتم في موريشيوس تشجيع البحث دعماً لرسم السياسات واتخاذ القرارات.

٦٦ - ولا يزال الافتقار إلى البيانات والمعلومات ونقص الوعي بتغير المناخ يحدان من إحراز التقدم، وخاصة فيما يتعلق بتدابير التكيف المحلية في الجزر الريفية والبعيدة. وقد ساعدت عملية الاتصالات الوطنية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على جمع البيانات الأساسية المتعلقة بتغير المناخ. وأفادت توفالو وسانت لوسيا وغرينادا بتنفيذ أنشطة للتثقيف وإذكاء الوعي.

٦٧ - ولا شك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستحتاج إلى سياسات في مجال تغير المناخ تغطي جميع القطاعات الاقتصادية، وتوجه عمليات التصدي للكوارث البيئية ولقضايا الفقر، وتتناول مزيداً من الخيارات القصوى، بما فيها إمكانية النقل من الجزر التي تواجه خطراً يهدد وجودها. وينبغي تبادل أفضل الممارسات في مجال التكيف بفعالية. وهناك فجوة واسعة واضحة في تمويل مشاريع التكيف بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ويلزم لشركاء التنمية تقديم دعم مالي أكبر بكثير مما هو عليه الحال الآن. وقد ينظر في الاعتراف بوجه خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها مجموعة في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وفي الآليات التي قد تنبثق عن اتفاق كوبنهاغن، وذلك لتجنب أي زيادة في تهميش هذه الدول.

الكوارث الطبيعية والبيئية (الموضوع ٢)

٦٨ - الدول الجزرية الصغيرة النامية بلدان معرضة للآثار المدمرة للأعاصير وهبوب العواصف، وحدوث الانهيارات الأرضية، وحالات الجفاف، والفيضانات، وثورات البراكين، والزلازل، والانسكابات النفطية وحالات تسرب المواد الكيميائية. وقد محت الكوارث الطبيعية في العديد من هذه الدول بشكل نهائي إنجازات سنوات من التنمية، بل عقود من التنمية. وتتصدر تونغا وسانت لوسيا وغرينادا وفانواتو وملديف قائمة البلدان التي تكبدت أكبر الخسائر الاقتصادية في أسهم رأس المال بالقيم النسبية جراء الكوارث الطبيعية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٦^(١١). وزاد تغير المناخ من تواتر وكثافة الأعاصير وحالات الجفاف والفيضانات. وقدر البنك الدولي بأن الأضرار التي يحتمل أن تلحق بهذه الدول في حال انعدام تدابير التكيف ستكون واسعة النطاق (١٧ إلى ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكيريباس بالنسبة لعام ٢٠٠٢)^(١٢). وتمثل تدابير الحد من أخطار الكوارث استثماراً جيداً في المستقبل من شأنه أن يفضي إلى تحقيق وفورات اقتصادية ويساعد في تلافي المشاق.

(١١) See also the GA resolution A/RES/63/281 of June 2009 on climate change and its possible security implications.

(١٢) Baritto, F., (2008). *Disasters, Vulnerability and Resilience from a Macro-economic Perspective*, Backgr-ound paper for the 2009 ISDR Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction, Nov. 2008.

٦٩ - ولا تزال الموارد المخصصة لاتخاذ الإجراءات تتجه في المقام الأول إلى النهوض بأنشطة ما بعد الكوارث (إدارة الكوارث) بدلا من أن تتجه إلى منع وقوع الكوارث بالدرجة الأولى (الحد من أخطار الكوارث). غير أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تحولت إلى اعتماد نهج أشمل وهو جزء لا يتجزأ من تخطيط التنمية الوطنية، تماشيا مع التوصيات الواردة في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي وضعتها الأمم المتحدة.

٧٠ - ويظل احتمال التعرض للكوارث كبيرا بالنظر إلى تركيز أنماط المستوطنات عادة في المناطق الساحلية المنخفضة وعدم كفاية الاضطلاع بالتخطيط في مجال استغلال الأراضي. وتم مؤخرا إنشاء أو تحديث خطط أو خطط عمل أو مكاتب للإدارة الوطنية لحالات الطوارئ في العديد من الجزر، بما في ذلك توفالو وجزر كوك وجزر مارشال وسان تومي وبرينسيبي وسانت لوسيا وفانواتو. ويجري إعداد خطط عمل وطنية في بالاو وتونغا وساموا وفيجي وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة). وأفادت غرينادا بوجود خطط محلية لإدارة الكوارث. ومن بين المبادرات الدولية في الآونة الأخيرة شبكة شراكة المحيط الهادئ لإدارة أخطار الكوارث، وفريق الشؤون الإنسانية في منطقة المحيط الهادئ، وإطار عمل إدارة الكوارث والحد من أخطارها، وقاعدة البيانات الشبكية بشأن الكوارث في منطقة المحيط الهادئ. غير أن التقدم على الأرض كان بطيئا في معظمه نظرا لعدم كفاية الأموال.

٧١ - وعادة ما لا تستثنى الكوارث الطبيعية أي قطاع ولا تترك أي شبكات أمان بعد وقوعها. وبالتالي فإن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد على المنح والقروض الأجنبية للقيام بأعمال إعادة البناء بعد انتهاء الكوارث الطبيعية، مما أدى في بعض الحالات إلى مستويات من الدين لا يمكن تحملها. وقد أنشئ مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٨. ولئن كان من الممكن أن يصلح هذا المرفق نموذجا لمناطق أخرى، فإن مستوى الأموال التي صرفت مؤخرا لهايتي (٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠١٠) يبرهن على الحاجة إلى قدر أكبر بكثير من الموارد المالية. وقد أنشئت آليات مماثلة على الصعيد الوطني من قبيل الصندوق الوطني لفيجي للإغاثة من الكوارث والتأهيل المنشأ في عام ٢٠٠٤.

الإنتاج والاستهلاك المستدامان (الموضوع ١٥)

٧٢ - مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين مفهوم عريض يعطي تصورا مفيدا بشأن استدامة التقدم في مجال التنمية. ونادرا ما تمكنت المشاريع والمبادرات الناجحة للإنتاج والاستهلاك المستدامين المضطلع بها في الدول الجزرية الصغيرة النامية من إحداث فرق حقيقي على الصعيد الوطني، وتبرهن على ذلك تدابير الكفاءة الإيكولوجية المطبقة على اقتصادات

هذه الدول. وأحد المقاييس الشائعة الاستخدام هو العجز/الفائض الإيكولوجي للبلدان^(١٣) الذي يشير إلى الفرق بين البصمة الإيكولوجية لبلد ما (مقياس يتعلق بسعة الأراضي الإنتاجية والمياه المطلوبة لإنتاج جميع الموارد المستهلكة واستيعاب كافة النفايات المتولدة في السنة باستخدام التكنولوجيا السائدة) وقدرته الأحيائية (القدرة الإنتاجية الأحيائية الإجمالية لمنطقة معينة في السنة). وكشف التقرير المتعلق بحالة البيئة في آسيا والمحيط الهادئ الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن وقوع حالات عجز وفوائض إيكولوجية في البلدان في هذه المنطقة. ولئن كان المقياس متاحا فقط لبضع دول جزرية صغيرة نامية وأقاليم مرتبطة بها، فإن النتائج، حيثما توافرت ليست مشجعة. واستنادا إلى حسابات البصمة الإيكولوجية الوطنية لعام ٢٠٠٩، أفادت الجمهورية الدومينيكية وكوبا وفيجي وهاييتي بحدوث عجز إيكولوجي كبير مقابل فوائض نمطية في بلدان نامية أكبر ذات دخول مماثلة. وسجلت بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وغينيا - بيساو فوائض صغيرة. وفي معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية استمر الاحتلال السلي للتوازن في السنوات الأخيرة إذ قلت القدرة الأحيائية باستمرار وزادت البصمة الإيكولوجية في العادة أو انخفضت انخفاضاً طفيفاً فقط (كما هي الحال في غينيا - بيساو). وعادة ما يكون سبب انخفاض البصمة الإيكولوجية هو تدهور الاقتصاد وليس نجاح تدابير الكفاءة الإيكولوجية.

٧٣ - وتدعم عملية مراكش إعداد إطار عشري لبرامج الإنتاج والاستهلاك المستدامين، كما دعت إلى ذلك خطة جوهانسبرغ التنفيذية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن الأمثلة على الأنشطة والمبادرات في هذا الباب المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف لليونيدو - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومراكز في كوبا وموريشيوس، ومبادرات للجماعة الكاريبية، وأنشطة فرقة العمل المعنية بالسياحة، ومشاريع مرفق البيئة العالمية في فيجي وملديف.

٧٤ - وأقدم بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية على تغيير كبير في السياسات العامة في سبيل التحول إلى اقتصادات خضراء. فقد اعتمدت دومينيكا مفهوم جزيرة الإنتاج العضوي السليم بيئياً، واعتمدت غيانا استراتيجية إنمائية منخفضة الكربون، وأخذت بربادوس بمفهوم الاقتصاد الأخضر. وأبلغت بربادوس وجامايكا ودومينيكا وكوبا عن أمثلة من الاستراتيجيات الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين أو عن إدماج عناصر الإنتاج والاستهلاك المستدامين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ولم يقدّم بإعداد استراتيجيات وطنية من هذا القبيل سوى عدد قليل من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بيد

(١٣) www.footprintnetwork.org

أن ١١ من هذه الدول، إلى جانب أعضاء آخرين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اعتمدت نهج النمو الأخضر في عام ٢٠٠٥.

٧٥ - وفي حين تم الاضطلاع بعدة مشاريع ومبادرات جيدة للإنتاج والاستهلاك المستدامين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإجمالاً، كان التقدم المحرز أبطأ بكثير مما توقعه راسمو السياسات في هذه الدول. ويعزى هذا جزئياً إلى استمرار انعدام الاتساق بين السياسات العامة والمشاريع التي تنفذ فعلاً، إذ هناك نقص في القدرات والموارد، وليست المنتجات ميسورة لفتات ذوي الدخل المنخفض ببساطة. ويصعب في هذه الدول قياساً إلى بلدان نامية أخرى إبداء روح التوفيق في مسائل التكلفة المباشرة إذ إن إجمالي تكاليف الفرد أعلى بكثير فعلاً نظراً للحجم الصغير لهذه الدول وبعدها الجغرافي. وقد يكون نهج النمو الأخضر الذي اعتمدته مؤخراً الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ نهجاً متكاملًا مفيداً لجميع هذه الدول لتعزيز نمو الاقتصاد واستدامته على السواء.

إدارة النفايات (الموضوع ٣)

٧٦ - تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحديات إدارة النفايات الناشئة عن المصادر البرية والبحرية للتلوث على السواء. وباتت نظم إدارة النفايات في هذه الدول، كما هي الحال في البلدان النامية الأخرى، تحت وطأة الضغط بفعل تزايد عدد السكان، والتحضر، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، والتجارة والسياحة الموسمية. وتزايدت بسرعة كميات المياه المستعملة والنفايات الصلبة المنزلية، بالإضافة إلى كميات المواد غير القابلة للتحلل والمواد السمية. ويقدر أن كميات النفايات الصلبة الحضرية قد تضاعفت في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ خلال الأعوام الأخيرة. وخلافاً للحال في البلدان المتقدمة النمو، فإن أكثر من نصف كمية النفايات في هذه الدول عادة ما تكون نفايات عضوية. وهذا يؤكد أهمية تحويل المخلفات العضوية إلى أسمدة، وتصميم الأسمدة العضوية، والتغوير الأحيائي، عوضاً عن حرق النفايات. وقادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تجارب الممارسات الجيدة لـ "إدارة النفايات الصلبة على نحو مستدام ولصالح الفقراء" في المدن الآسيوية الأصغر حجماً، وتوفر هذه الممارسات أمثلة مفيدة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٤).

٧٧ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاكل خاصة بالنظر إلى محدودية قدرتها على التحمل على الصعيدين البيئي والاجتماعي - الاقتصادي. وقد أدت الممارسات الراهنة لإدارة النفايات إلى تدهور الشُعَب المرجانية وطبقة الحشائش البحرية وأشجار المانغروف والمناطق الساحلية، وإلى إصدار تحذيرات صحية بشأن الأمراض والإمدادات الغذائية الملوثة. وتمثل هذه التطورات تهديداً للسياحة، ومصائد الأسماك، وحتى للأمن الغذائي. وإذا كان ممكناً تفادي الآثار الأكثر حدة على هذا الصعيد، فإن التكاليف الاقتصادية الراهنة الناجمة عن النفايات الصلبة باتت باهظة في هذه الدول (١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بالاو^(١٥) على سبيل المثال).

٧٨ - ومع ذلك، يمكن الاستفادة أيضاً عن إحراز تقدم كبير من جانب العديد من هذه الدول في مجال تحسين إدارة النفايات. إذ تراوح معدل التغطية لخدمات جمع النفايات في المدن الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي مثلاً بين ٦٠ و ٩٠ في المائة من السكان، باستثناء هايتي حيث كان معدل التغطية أدنى بكثير. وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق بمدافن القمامة الصحية. وحقق العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعميم الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. ووفقاً للبنك الدولي، حققت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، باستثناء دولة واحدة، نسبة ارتفاع بمرافق الصرف الصحي لا تقل عن ٨٠ في المائة، علماً أن غالبية هذه الدول تتجاوز نسبة ٩٠ في المائة. لكنه أفيد كذلك عن ارتفاع معدلات التآكل في المياه بسبب إلقاء مياه المجاري في الأنهار والمياه الساحلية. وفي حين أن ارتفاع تكاليف بناء وصيانة المحطات الحديثة لمعالجة مياه المجاري يشكل أحد المعوقات الهامة، تجدر الإشارة إلى وجود أساليب أقل كلفة للمعالجة الأحيائية، وهي ملائمة بوجه خاص للمناخ المداري. وقد وضعت جامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وسيشيل وملديف وموريشيوس سياسات وقوانين وبرامج وطنية لإدارة النفايات الصلبة. وأحرزت سيشيل خطوات إلى الأمام في التحويل المنهجي للمخلفات العضوية إلى أسمدة وإعادة تدوير النفايات. كما أن إعادة تدوير النفايات على نطاق تجاري قائمة في موريشيوس حيث يجري إعادة تدوير اللدائن واستخدام نُفل قصب السكر كمصدر للطاقة.

٧٩ - وتحدّ المميزات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية كذلك من إمكانية نقل الممارسات الجيدة القائمة في بلدان نامية أخرى. وتصطدم الجدوى الاقتصادية لجهود إعادة التدوير بقلّة كميات النفايات نسبياً وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل. وحيثما تكون الأراضي

(١٥) برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ٢٠٠٥.

متناثرة، كثيراً ما يجري اختيار حرق النفايات الذي تبين أنه نمط لا يمكن تحمّله من حيث التلوث والتكاليف المرتفعة الناجمة عنه.

٨٠ - ولا تني هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية تزايد أمام حركة النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الناشئة عن المصادر البرية والمحمولة على متن السفن عبر الحدود. وبوجه خاص، تشكل الكميات الكبيرة للدائن في المحيطات والنفايات التي تخلفها السفن مثار قلق، وسبق أن ولدت آثاراً مدمرة على النظم الإيكولوجية البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وترمي اتفاقية بازل إلى التصدي للتهديدات الناشئة عن حركة النفايات الخطرة عبر الحدود، بما في ذلك التخلص منها في تلك الدول.

الموارد الساحلية والبحرية (الموضوع ٤)

٨١ - تعيش غالبية سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق الساحلية أو بالقرب منها (٨٠ في المائة من سكان جزر المحيط الهادئ على سبيل المثال)، ويعتمد الكثيرون منهم في كسب رزقهم على الشعب المرجانية. وتقوم التغذية والرعاية والثقافة والاستجمام والإيرادات الحكومية والعمالة في هذه الدول على الأرصد السمكية. فعلى سبيل المثال، تشكل مصائد أسماك التونة، إلى حد بعيد، أكثر أنشطة الصيد أهمية في منطقة المحيط الهادئ، إذ تتجاوز حصتها نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من ٥٠ في المائة من الصادرات في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٨٢ - وأنشأت الدول الجزرية الصغيرة النامية نظاماً وطنياً لمراقبة السفن (ناورو)، ووضعت خططاً وسياسات وطنية (موريشيوس وسيشيل)، وتعمل حالياً على تنمية تربية المائيات من أجل تعزيز الأمن الغذائي (بالاو). وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت لجنة مصائد الأسماك لغرب ووسط المحيط الهادئ تدابير تشمل تخفيض الصيد بالخيوط الصنارية الطويلة، وفترات لمنع صيد الأسماك. وتشمل التحديات التي ما زالت قائمة إيجاد مصائد أسماك ساحلية مستدامة، وإدارة مصائد الأسماك القائمة على الحقوق، وتعزيز الصناعات الوطنية للتونة، وتحسين المراقبة، وتحسين الامتثال للتدابير الصحية، والتصدي لانتشار صيد الأسماك غير المشروع.

٨٣ - ولا يزال تعيين الحدود البحرية معلقاً بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أودعت ١٣ جزيرة^(١٦) طلباتها بنجاح لدى لجنة حدود الجرف القاري للحصول على أراضٍ إضافية في قاع البحار. ويتواصل استكشاف الفلزات في قاع البحار في المناطق

(١٦) بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، ترينيداد وتوباغو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وسورينام، وسيشيل، وفيجي، وكوبا، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

الاقتصادية الخالصة لبابوا غينيا الجديدة وتونغا، مما يلقي الضوء على أهمية تحسين الأطر القانونية للتعدين المستدام في قاع البحار.

٨٤ - ولا يزال الرصد وجمع البيانات وتحليل المعلومات بشأن إدارة الموارد الساحلية والبحرية لأغراض صنع القرار حاجة مستمرة أعربت عنها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالأرصدة السمكية، والموارد غير الحية والموارد الحية في قاع البحار، وآثار تغير المناخ. وسعيًا لمعالجة مسألة التحات الساحلي، أنشأت ملديف وحدات مسح لجمع البيانات على الأمد الطويل بشأن تطور المنطقة الساحلية. وقام نظام رصد المحيطات في جزر المحيط الهادئ وشبكة إدارة ومنتدى المناطق المحمية البحرية في منطقة البحر الكاريبي بدمج وتوحيد المعلومات المتعلقة بالمحيط الهادئ والمناطق المحمية البحرية على التوالي. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الدعم للرصد العالمي لمصائد الأسماك وتحليلها.

٨٥ - وأحرز تقدم أكبر في منطقة المحيط الهادئ فيما يتعلق بالمناطق المحمية البحرية الجديدة بالمقارنة مع مناطق البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت كيريباس أكبر منطقة بحرية محمية في العالم، هي منطقة جزر فينيكس المحمية، التي تشمل إحدى آخر أرخبيلات المرجانيات السليمة في الكوكب، لكن ثمة حاجة لتوفير تمويل مستمر لدعم المراقبة. وشهدت منطقة جنوب المحيط الهادئ انتشاراً لافتاً للمناطق التي تحظى بإدارة بحرية خلال العقد المنصرم، وينفذ هذه الإدارة أكثر من ٥٠٠ مجتمع محلي عبر ١٥ بلداً مستقلاً. وتشمل مبادرات الحفاظ الدولية مبادرة المثلث المرجاني، وتحتوي ميكرونيزيا، والتحتوي الكاريبي، وتحتوي غرب المحيط الهندي. وقد وضع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية خططاً لإدارة المناطق الساحلية (سانت لوسيا، ملديف) للتصدي لمشكلة التدهور.

موارد المياه العذبة (الموضوع ٥)

٨٦ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لصغر حجمها، وأحوالها الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية، قيوداً كبيرة فيما يتعلق بكمية ونوعية موارد المياه العذبة. وهذه هي الحال بوجه خاص بالنسبة للجزر المرجانية الواطئة، حيث تحدّ إمدادات المياه الجوفية وتحميها تربة نفيدة رقيقة فحسب.

٨٧ - وفي منطقة المحيط الهادئ، شهدت الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ عدداً من المبادرات الهامة في قطاع المياه والمرافق الصحية في المنطقة، تسترشد إلى حد كبير بخطة منطقة المحيط الهادئ التي أُدمجت فيها سبل مواجهة تحديات المياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، في عام

٢٠٠٦. وأنشئ نظام مراقبة الدورة الهيدرولوجية في المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٧ لبناء القدرات والبنى التحتية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٨٨ - أما جزر المحيط الهادئ التي تعتمد اعتماداً رئيسياً على المياه السطحية (بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وجزر سليمان، وجزر كوك، وفانواتو، وفيجي، وساموا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة))، فلقد أحرزت تقدماً في قياس الأمطار وتقييم الموارد المائية في الأنهار الرئيسية. بينما ركزت الجزر التي تعتمد على المياه الجوفية (توفالو، وتونغا، وجزر مارشال، وكيريباس، وناورو، ونيوي) على الرصد ونوعية البيانات، وركزت الجزر التي تعمل بشكل رئيسي على تجميع مياه الأمطار (توفالو وناورو) على الاستفادة على الوجه الأمثل من التجميع والتخزين.

٨٩ - ويتسم معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بمعدلات عالية نسبياً في إمكانية الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية، مع استثناءين بارزين هما هايتي وبليز. ومنذ عام ٢٠٠٦، ازداد الوعي بضرورة حفظ المياه بالنظر إلى ظروف الجفاف التي يُتوقع أن تسود بسبب تغير المناخ في منطقة جنوب البحر الكاريبي.

٩٠ - وتصطدم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي بعقبات في الحصول على المياه العذبة بكمية ونوعية ملائمتين، نظراً للتغيرات في سقوط الأمطار والجريان السطحي العالي لمياه الأمطار وعدم كفاية مرافق التخزين. وفي سيشيل، يجري فقدان ٩٨ في المائة من مياه الأمطار بفعل الجريان السطحي والتبخر والنتح. وفي الرأس الأخضر وسان تومي، يتسبب عدم انتظام سقوط الأمطار في الجفاف والمجاعة بشكل دوري. وأسهم كل من الأسمدة الكيميائية، وارتفاع تركيز الملح، والنفايات البشرية في تلوث المياه الجوفية. وبدأ استخدام محطات تحلية المياه في سيشيل وملديف.

٩١ - وثمة حاجة إلى مزيد من الأموال لمواصلة الأنشطة المتصلة بالمياه العذبة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تسهم حملات التوعية العامة، وجهود التعليم، والمشاركة المجتمعية في إدارة مستجمعات المياه، في تكملة المبادرات السياسية والتحسينات التكنولوجية.

الموارد من الأراضي (الموضوع ٦)

٩٢ - يحدّ صغر حجم معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن نظم حيازة الأراضي، من مساحة الأراضي المتوفرة للأنشطة الاقتصادية. ويتسم استخدام الأراضي بالتنوع على صعيد هذه الدول، مما يعكس سمات جغرافية وأنماط استيطان مختلفة. فبعض الجزر الرئيسية مغطاة تماماً بالمناطق الآهلة، ولا تتوفر فيها مساحات خضراء كبيرة، في حين أن جزراً أخرى تشمل مساحات كبيرة من الأراضي ذات الكثافة السكانية المنخفضة. وتبلغ حصة المناطق الحرجية من المساحة الإجمالية للأراضي ما يقرب من ٣٨ في المائة، على نحو مستقر، منذ عام ١٩٩٥. لكنها تتفاوت على نطاق واسع بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، من نسبة ٣ في المائة في كيريباس، وجزر القمر، وملديف، إلى ٨٨ و ٩١ في المائة في بالاو وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، على التوالي. ومنذ عام ٢٠٠٠، سُجلت أنشطة إزالة الغابات في ٥ من أصل الدول الـ ٢٧ الأعضاء في المجموعة الفرعية التي تتوفر بيانات بشأنها. وما زالت الزراعة تشكل بمفردها القطاع الأكبر في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ حيث تمثل أكثر من ٨٥ في المائة من القطع الأجنبي، وتسهم بالتالي إسهاماً هاماً في مجموع العمالة (٤٠ إلى ٨٠ في المائة)، مما يمثل ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من ٥٠ في المائة من الصادرات. ويكتسي التعدين الحرفي والتجاري أهمية في عدد قليل من هذه الدول.

٩٣ - وزاد الضغط السكاني القائم على قاعدة محدودة من الموارد، بالإضافة إلى أنشطة إزالة الغابات، وتدهور الأراضي، وتحات التربة، والممارسات الزراعية غير المستدامة، من هشاشة العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهذا ما أدّى إلى بروز منافسة حادة بين خيارات استغلال الأراضي. وتواجه جهود تخطيط استغلال الأراضي في العديد من هذه الدول عقبات جراء المشاكل القائمة في إنفاذ القوانين والنظم القانونية الضيقة. والنتيجة عادة هي تحات التربة وتدهور مساحات اليابسة القليلة أصلاً. غير أنه أحرز تقدم على صعيد حفظ الأراضي. وتزايدت حصة المناطق البرية المحمية إلى مجموع المناطق البرية في المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية من ١,٠ إلى ١,٣ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٨، لكن محدودية المراقبة وقدرة الإدارة ما زالتا تشكلان مصدر قلق في العديد من هذه الدول. وما يعوق بشكل رئيسي إحراز التقدم في مجال الإدارة المستدامة للأراضي هو مسائل القدرات، والافتقار إلى الأموال وعدم كفاية البيانات.

التنوع البيولوجي (الموضوع ٩)

٩٤ - ثمة وفرة من الدراسات والمؤلفات التي تبرهن على القيمة العالمية الكبيرة لتنوع الأنواع وتوطنها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مُلقية الضوء كذلك على أن حجمها الصغير، وعزلتها، وضعف نظمها الإيكولوجية تزيد من هشاشة موارد التنوع البيولوجي فيها. كما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل موطناً لعدد كبير من المجموعات الأُسرية الأصلية، التي احتفظت بثقافات متينة، وبأكثر من ١٠٠٠ لغة مختلفة، وروابط تقليدية قوية بالأرض والبحر. وهذا ما يفسر الاعتماد الكبير، على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، على السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي، كالغذاء والماء والمأوى والدواء. وفي حين سُجل تقدم كبير في العقد الماضي في مجال إدارة موارد التنوع البيولوجي، فإنه ما زال هناك أيضاً فقدان للتنوع البيولوجي بفعل إدخال الأنواع الغازية والدخيلة، وإزالة الغابات، والاستغلال المفرط، والتلوث، والكوارث الطبيعية، وتدهور الشعب المرجانية، وتدهور الموائل وفقدانها. وتتفاقم هذه الأخطار من جراء آثار تغير المناخ.

٩٥ - ويُذكر بين مجالات العمل ذات الأولوية لكفالة إمدادات مستدامة من خدمات و سلع النظم الإيكولوجية التي يتيحها التنوع البيولوجي لدعم مجتمعات الدول الجزرية الصغيرة النامية: تضافر الجهود للتصدي للأنواع الغازية؛ وبناء قدرة النظم الإيكولوجية الهشة على مواجهة تغير المناخ، من خلال التكيف القائم على مراعاة النظم الإيكولوجية والتخفيف من آثار هذا التغير؛ وتحسين نُظم البيانات والمعلومات لتقييم مدى تأثير التنوع البيولوجي وقدرته على الصمود، وتقييم القيمة الاجتماعية والاقتصادية للتنوع البيولوجي، ودعم إدخال التنوع البيولوجي في عمليات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

جيم - النظم الاجتماعية والمؤسسات

٩٦ - تعد المؤسسات والنظم الاجتماعية المنيعة هامة للتصدي لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن نفقات العديد من هذه الدول على الحماية الاجتماعية وتغطيتها للسكان هي من بين الأقل في العالم. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات على الحماية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ ٣٠ دولاراً مقابل ما يزيد عن ١٠٠ دولار في جنوب آسيا و ٦٠٠ دولار في شرق آسيا.

الصحة (الموضوع ١٧)

٩٧ - تشبه قضايا الصحة العامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية قضايا الصحة في البلدان النامية الأخرى، لكن ثمة تحديات خاصة تعزى إلى صغر حجم هذه الدول وبعدها الجغرافي.

وقد أسهم الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة ذات القيمة التغذوية المحدودة في حالات نقص الفيتامينات والمعادن في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك قلق متنامٍ في الدول الجزرية الصغيرة النامية يكمن في تزايد انتشار الأمراض غير السارية، ولا سيما السكري والسمنة وارتفاع ضغط الدم ومرض القلب والأوعية الدموية والسرطان. وناورو وتونغا وموريشيوس هي من بين البلدان العشرة الأولى التي تشهد أوسع انتشار لمرض السكري في العالم. ومعدل انتشار السمنة في منطقة البحر الكاريبي هو من بين أعلى المعدلات في العالم وقد بلغت نسبة الوفيات بسبب داء السكري ضعف نسبتها في أمريكا الشمالية تقريباً.

٩٨ - وتتفاوت مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بدرجة كبيرة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين تسجل منطقة البحر الكاريبي ثاني أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم (إذ تجاوزت تسعة بلدان منها نسبة ١ في المائة)، تسجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وتلك الواقعة في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي معدلات منخفضة نسبياً لانتشار هذا الفيروس (باستثناء بابوا غينيا الجديدة حيث تسجل نسبة ٢,٥ في المائة، وكذلك غينيا - بيساو وموريشيوس اللتين تتجاوز فيهما معدلات الانتشار نسبة ١ في المائة).

٩٩ - وما زالت الأمراض المنقولة، بما فيها الملاريا وحمى شايكونغونيا وحمى الضنك، قضايا خطيرة على الصحة العامة تؤدي إلى حدوث نسبة كبيرة من الاعتلال ووقوع خسائر اقتصادية فادحة، بما فيها خسائر قطاع السياحة. والكوليرا هو وباء دوري يظهر في المناطق التي تكون فيها المرافق الصحية ومرافق معالجة المياه غير ملائمة. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ، يكاد المعدل السنوي للإصابة بأمراض الإسهال يطابق أعداد سكانها (٦,٧ ملايين حالة شديدة الخطورة). وأمراض الإسهال مسؤولة كل عام عن وفاة ٢ ٨٠٠ شخص معظمهم أطفال صغار. وتتيح الكوارث الطبيعية أرضاً خصبة جديدة للأمراض السارية. وقد وضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ نهجاً إقليمياً وعابرة للحدود لمواجهة التحديات المشتركة للنظام الصحي، منها ما يتعلق بنظم الإخطار والإنذار المبكر بحالات تفشي الأمراض، وإدارة الإمدادات الدوائية، وضرورة تقديم الخدمات الطبية المتخصصة. وما زالت منطقة المحيط الهادئ منطقة خالية من مرض شلل الأطفال، وشرعت جميع البلدان تقريباً في القضاء على مرض الحصبة، حيث بلغت معدلات التغطية بالتحصين نحو ٩٥ في المائة. وشاركت عدة دول جزرية صغيرة نامية بنشاط في الحملة العالمية لدحر الملاريا.

١٠٠ - وفي معظم هذه الدول، تحسنت معدلات وفيات الرضع والعمر المتوقع على مدى العقود العديدة الأخيرة، وتوفرت لمعظم النساء إمكانية الاستفادة من خدمات الرعاية المناسبة قبل الولادة وأثناء الوضع وما بعد الولادة. ومع ذلك، توقفت التحسينات في بعض المؤشرات خلال العقد الأول من القرن الحالي، وظلت الشواغل قائمة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، لم ينخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في بابوا غينيا الجديدة إلا ببطء وظل عند نسبة ٩٣ طفلاً لكل ١٠٠٠ مولود حي.

١٠١ - ويمكن تحدّ تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية باستمرار في محدودية القدرات والمهارات والنقص المزمن في العاملين في ميدان الرعاية الصحية، وهو نقص يعزى جزئياً إلى الهجرة. ويعد إنشاء شبكة المحيط الهادئ للتعليم المفتوح في مجال الصحة وتوفير كوبا للتعليم الطبي والرعاية الصحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي واقتتاح ثلاث كليات للطب العام وطب الأسنان في موريشيوس من ضمن الأمثلة على مبادرات بناء القدرات.

١٠٢ - وقد لوحظ حالياً وجود فرصة سانحة فريدة لإنشاء نظم للرعاية المستدامة في السنوات المقبلة، وذلك في وقت أخذ فيه الطلب من الجيل الشاب يتراجع وظلت الحاجة لدعم كبار السن محدودة نسبياً. وما زالت نفقات الصحة الوطنية منخفضة نسبياً في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأنشأت عدة من دول جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ مؤسسات للنهوض بالصحة تمول من الضرائب المفروضة على الكحول والتبغ ومن مساهمات الحكومة وموارد أخرى.

الثقافة (الموضوع ١٩)

١٠٣ - تكتسي مسألة حفظ التراث الثقافي وتعزيزه أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهذا لا يعود فحسب إلى ما تقدمه الأنشطة والمبادرات الثقافية من إسهام في التنمية المستدامة من حيث التنوع الاقتصادي بوجه عام والقطاع السياحي بوجه خاص، وإنما أيضاً إلى زيادة ضعف هوياتها الثقافية.

١٠٤ - وتضطلع عدة دول جزرية صغيرة نامية بمبادرات ترمي إلى حماية المعارف والمهارات وأشكال التعبير الثقافي التقليدية. وعلى سبيل المثال، أدرجت توفالو مسألة الثقافة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وانتص كل من بابوا غينيا الجديدة وجامايكا ودومينيكا وسانت لوسيا من وضع سياسات ثقافية وطنية. وشملت الأمثلة عن الإجراءات المؤسسية إنشاء إدارة حكومية معنية بالثقافة في ناورو لوضع قاموس وطني وإنشاء صندوق

للتراث الوطني في موريشيوس. وقد أنشئت مؤسسات ثقافية وطنية بناءً على النموذج البربادوسي في سانت لوسيا وغرينادا وأنشئ مكتب أفلام في دومينيكا.

١٠٥ - وتتم إدارة الملكية الثقافية عن طريق وصلة حقوق التأليف الكاريبية، وهي تحالف بين جمعيات الكتاب في بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وسانت لوسيا هدفه الرئيسي دعم عملية جمع عائدات المنشورات من الأسواق الدولية وبناء القدرات اللازمة لإدارة الملكية الثقافية. وعززت موريشيوس أيضاً وحدتها المعنية بمكافحة القرصنة.

١٠٦ - واضطلعت المنظمات الإقليمية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي بدور رئيسي في النهوض بالبرنامج الثقافي. وتعمل أمانة جماعة المحيط الهادئ مع الدول الجزرية الصغيرة النامية على إبراز أهمية الثقافة وجمع الإحصاءات الثقافية. ومنذ عام ٢٠٠٨، توفر خطة عمل لإطار منطقة المحيط الهادئ لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي الحماية القانونية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. ويعكف كل من الأمانة ومجلس فنون منطقة المحيط الهادئ على وضع استراتيجية ثقافية إقليمية وسخرت المهرجانات لعرض نماذج من المنتجات الثقافية والإسهام في زيادة التوعية في هذا الصدد.

١٠٧ - وتكاد تكون جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ قد صدقت في عام ٢٠٠٩ على الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وأضيفت خمسة مواقع جديدة في تلك الدول إلى قائمة التراث العالمي في السنوات الخمس المنصرمة. وصدقت ١٢ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي وصدقت ١١ دولة منها على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

١٠٨ - وأنشأت كل من بربادوس وجامايكا وموريشيوس صناديق وطنية لتقديم المنح لدعم الفنون والثقافات، في حين تعتمد جزر البهاما على مساعدة القطاع الخاص في هذا الشأن. واقترحت بالاو قانوناً سوف يخصص نسبة ١ في المائة من تكاليف رأس المال لمشاريع البناء التي ينفذها القطاع العام لتعزيز الفنون البالاوية. ولم تسفر بعد المساعي المبذولة في منطقة البحر الكاريبي لإنشاء صندوق إقليمي للثقافة عن حشد مستدام للموارد.

تنمية القدرات والتثقيف (الموضوع ١٤، الوسيلة ٣)

١٠٩ - تواجه عمليتا تنمية القدرات والتثقيف تحديين مقترنين هما هجرة الأدمغة وصغر حجم السكان. وقد تفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالمعدل العام لمعرفة القراءة والكتابة هو معدل مرتفع في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، باستثناء بليز وهاييتي،

لكنه ما زال يشكل تحدياً في هذا الصنف من الدول في دول كل من منطقة المحيط الهادئ ومنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، على أن بابوا غينيا الجديدة وتيمور - ليشتي وجزر القمر وغينيا - بيساو وفانواتو هي أكثر البلدان التي تدعو إلى القلق. وتتراوح على الأغلب معدلات معرفة القراءة والكتابة في أوساط الشباب من ١٥ إلى ٢٤ عاماً بين ٦٤ و ١٠٠ في المائة بالنسبة للمجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع أن التعليم إلزامي في معظم هذه الدول بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ عاماً، فقد وضع بعضها مقتضيات أدنى لذلك. وقد تحسنت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية وإتمام تعليمها في جل هذه الدول، لكن معدلات إتمام التعليم قد تراجعت في بابوا غينيا الجديدة والرأس الأخضر وسورينام وفانواتو وفيجي. وفيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، فقد أصبح ارتفاع معدل التسرب من المدارس في أوساط الأولاد مدعاة للقلق، بينما أصبح تفوق الفتيات على الذكور أمراً آخذاً في الازدياد وبقيت لفترات أطول في المدرسة في معظم هذه الدول. كما فاقت معدلات الالتحاق في التعليم العالي وإتمام البرامج التعليمية التي سجلتها النساء تلك التي سجلها الرجال في معظم هذه الدول.

١١٠ - وأحرز بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً في مجال التعليم العالي في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، أنشأت سيشيل جامعتها، وفي موريشيوس وفرت ٤٤ مؤسسة خاصة في عام ٢٠٠٨ برامج محلية لمرحلة التعليم العالي. ومن الجامعات المعروفة جيداً جامعة ترينيداد وتوباغو وجامعة جزر الهند الغربية وجامعة جنوب المحيط الهادئ. ويتولى كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الجامعي للدول الجزرية الصغيرة تنفيذ مشروع لوضع منهاج عمل مشترك لإدارة برامج التدريب الافتراضي في مجال التنمية المستدامة. وتشكل هذه المبادرة جزءاً من العملية العامة لتنشيط شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها منبراً لتبادل المعارف.

١١١ - ويجري تنفيذ مبادرات لتحسين الإمكانية المحدودة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم. وقد نفذت مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير حاسوب حجري لكل طفل في كل من بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وناورو ونيوي وهاييتي. وبات سجل المؤهلات الإقليمي للمحيط الهادئ يشمل الآن السلطات الوطنية المعنية بالمؤهلات في تونغا وساموا وفانواتو وفيجي ويرتبط بنيوزيلندا.

إدارة المعارف والرصد والتقييم (الموضوع ١٨، الوسيلة ٥)

١١٢ - يعتمد تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة والقدرة على رصد التقدم وتقييمه على فعالية نشر المعارف والمعلومات. وتبشر إدارة المعارف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بالتخفيف من آثار القدرة المحدودة والعزلة والبعد الجغرافي. ومع ذلك، تظل إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، التي تعد حاسمة الأهمية للإدارة الحديثة للمعارف، محدودة. وفي عام ٢٠٠٧، فاقت نسبة دخول الإنترنت المستوى الحرج الذي لا يبلغ سوى ٣٣ في المائة في خمس دول جزرية صغيرة نامية وقلت عن نسبة ١٠ في المائة في ٩ دول من الدول الـ ٢٣ الأعضاء في المجموعة الفرعية التي تتوفر بيانات بشأنها. وبالمثل، فإن توفير عرض النطاق الترددي الدولي بتكاليف معقولة ما زال أمراً نادراً في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١٣ - ونظراً لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن توفر بيانات ذات نوعية جيدة لصنع القرار هو أمر نادر بالمقارنة مع البلدان الأكبر حجماً. وقد تحسنت كثيراً القدرة على مراقبة تغير المناخ إلى جانب القدرة على تحديد معدلات التغير بما يتناسب واحتياجات الجزر الصغيرة. وباتت الآن نظم البيانات العالمية متاحة للبيانات المكانية والآنية التي تشمل الصور المرسلة من السواتل والصور الجوية وبيانات الاستشعار من بعد. وتستخدم هذه النظم في أدوات الإنذار المبكر المتعلقة بتغير المناخ والأخطار الطبيعية. وتشمل الأمثلة عن المبادرات في هذا الباب الشبكة الجيولوجية للجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ وشبكة إدارة المناطق البحرية المحمية في البحر الكاريبي ونظام المعلومات لمنطقة المحيط الهادئ. وقد أفاد عن مبادرات للإدارة الإلكترونية كل من أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وغرينادا، وملديف، وموريشيوس. وكانت موريشيوس رائدة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١٤ - ومع ذلك، فإن معظم النظم الجديدة وعمليات إدارة المعارف تتطلب خبرات متخصصة. كما يواجه التبادل الفعال للمعارف عوائق ثقافية واجتماعية ومقاومة للابتكار وتوليد المعارف وواقعا متعدد الثقافات ومتعدد اللغات في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الحكم على الصعيدين الوطني والدولي (الموضوع ١٦، والوسائل ٤ و ٦ و ٧)

١١٥ - الحكم الرشيد عنصر رئيسي من عناصر القدرة على الصمود، لذلك فهو أساسي للحد من الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتستند مؤشرات البنك الدولي بشأن الحكم إلى الردود المتعلقة بجودة الحكم التي قدمها عدد كبير من المقيمين من الشركات والمواطنين والخبراء في الدراسة الاستقصائية في البلدان الصناعية والبلدان النامية. واستناداً إلى

تقييم البنك الدولي، وإلى متوسط المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد طرأ تحسن طفيف على مؤشر "فعالية الحكم" من ٠,٢٢ - في عام ٢٠٠٤ إلى ٠,١٤ - في عام ٢٠٠٨، كما ازداد مؤشر "سيادة القانون" من ٠,٢١ إلى ٠,٢٢. إلا أن متوسط مؤشر "الاستقرار السياسي" انخفض من ٠,٧١ في عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٥٧ في عام ٢٠٠٨. في حين تظهر المجموعة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المتوسط مستوى مرتفعاً نسبياً من الاستقرار السياسي وفعالية الحكم، فإن هذه المتوسطات تخفي تباينات كبيرة بين البلدان^(١٧).

١١٦ - وفي السنوات الخمس الماضية، حدثت تطورات عديدة هامة في مجال تطوير المؤسسات الإقليمية، وخاصة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ترد تفاصيلها في التقارير الإقليمية لاستعراض السنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية موريشيوس. وعلى سبيل المثال، تترجم خطة المحيط الهادئ التي اعتمدها زعماء المنتدى فعلياً استراتيجية موريشيوس للتنفيذ إلى إطار إقليمي وجه بفعالية السياسات الوطنية والإقليمية والتطورات المؤسسية.

١١٧ - وقدمت منظومة الأمم المتحدة طائفة واسعة من الدعم لتنفيذ استراتيجية موريشيوس منذ اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٥. وبحث استعراض داخلي أجرته مؤخراً وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية في أوائل عام ٢٠١٠ مدى فعالية هذه الجهود وأوجه القصور فيها. وأكد التقرير، استناداً إلى مساهمات قدمها أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أن عدداً كبيراً من مشاريع المساعدة التقنية تنفذها منظمات الأمم المتحدة، وتتناول جميع المجالات المواضيعية الـ ١٩ من استراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وفي الواقع، اضطلع أعضاء الفريق الاستشاري الـ ٢١ جميعهم بتنفيذ أنشطة استراتيجية موريشيوس للتنفيذ خلال السنوات الخمس الماضية. ويتألف الفريق الاستشاري من ١٤ مؤسسة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة هي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وبرنامج

(١٧) Kaufmann, D., Kraay, A., Mastruzzi, M., (2009). "Governance matters VIII: aggregated and individual governance indicators for 1996-2008". World Bank Policy Research, Working Paper No. 4978, June 2009.

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واستراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث، ومنظمة الصحة العالمية)، و ٧ منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى (الجماعة الكاريبية، وأمانة الكومنولث، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ومؤسسة ارتفاع مستوى البحر، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ). وخصصت الأمم المتحدة مزيداً من الموارد والموظفين للأنشطة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام ٢٠٠٥. إلا أن الموارد لا تزال أقل بكثير مما تتوقعه هذه الدول، وهي أدنى من الموارد المخصصة لدعم الأمم المتحدة لمجموعات ضعيفة أخرى من البلدان.

١١٨ - وهناك مجال واسع لتحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات من غير الأمم المتحدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن آلية التنسيق القائمة في منظومة الأمم المتحدة، الفريق الاستشاري، هي شبكة غير رسمية تعمل على مستوى العمل. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالمشاركة الفعالة في الفريق الاستشاري (الذي تضاعفت عضويته في النصف الأخير من عام ٢٠٠٩)، لا يزال التنسيق على مستوى المشروعات ومن حيث الرصد والتقييم مجزأ ومؤقتاً إلى درجة عالية. وهناك حاجة لإنشاء قاعدة بيانات مشتركة للمشاريع الداعمة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدروس المستفادة منها.

١١٩ - وهناك وعي مرتفع نسبياً لدى الأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة بشأن أهمية المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ما ترجم إلى عدد متزايد من الأنشطة على الأرض منذ عام ٢٠٠٥. إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى زيادة تنسيق هذه الأنشطة وتوفير الموارد لها والارتقاء بمستواها.

رابعاً - مسائل ينبغي النظر فيها

١٢٠ - أتاحت الاجتماعات الإقليمية الثلاثة لاستعراض السنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية موريشيوس وثائق ختامية وتقارير استعراض إقليمية تستند إلى تقارير تقييم وطنية قدمتها الدول الأعضاء. وبشكل عام، فقد أحرز تقدم ملحوظ في الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تنفيذ الاستراتيجية والتقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود متجددة. وتشير التقارير الإقليمية إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال بدرجة كبيرة عرضة للصدمات الخارجية، وهو استنتاج يدعمه التحليل الوارد في هذا التقرير والتقارير الدولية الأخرى (الفرعان الثاني - باء والثاني - جيم). كما أبرزت التقارير الإقليمية أن الكثير من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس تتعرض للتهديد نتيجة

الآثار السلبية لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وأزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية الأخيرة. وعلاوة على ذلك، تشير أدلة مروية إلى أن هذه الآثار تفوق قدرات هذه الدول التي هي محدودة أصلا على معالجتها إلى درجة أنها تتخلف، مما يزيد من تعرضها للآثار.

١٢١ - وفي ضوء التقدم المحرز والدروس المستفادة والمعوقات التي تعترض سبل تنفيذ استراتيجية موريشيوس المبنية في هذا التقرير وفي اجتماعات الاستعراض الإقليمية الثلاثة، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التركيز على المجالات الأربعة التالية التي تحتاج إلى إجراءات أكثر تركيزا لمواصلة معالجة نقاط الضعف ودعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: (أ) تعزيز الدعم المقدم إلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وعمليات تخطيط التنمية الوطنية؛ (ب) دعم المبادرات لتطوير الطاقة المستدامة؛ (ج) تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية الهشة على الصمود أمام آثار تغير المناخ؛ (د) دعم مبادرات الشراكة للعمل على مواصلة تنفيذ برنامج العمل.

١٢٢ - أولا، تقر الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن التنمية المستدامة هي مسؤولية وطنية في المقام الأول، وذلك تماشيا مع الفقرة ٣ من استراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وهذا يؤكد أهمية الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وعمليات تخطيط التنمية الوطنية من أجل التنمية المستدامة لهذه الدول. وأبرزت الاستعراضات الإقليمية الحاجة إلى تعزيز نظم البيانات والمعلومات الوطنية لاتخاذ القرارات وإعداد الموجزات القطرية عن الضعف - المرونة، وتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على مؤشرات وقواعد بيانات التنمية المستدامة لأغراض الرصد والتقييم، ودعم تعميم الخطط القطاعية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ وتبسيط متطلبات الإبلاغ للتخفيف من الأعباء على الموارد البشرية، التي هي محدودة.

١٢٣ - ثانيا، تعد الطاقة المستدامة بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا لأن الطاقة هي المحرك الأساسي للنمو في جميع القطاعات. إن الاعتماد الشديد على الوقود المستورد يجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة لارتفاع الأسعار، فبالفعل، أثر الارتفاع الأخير لأسعار النفط العالمية تأثيرا شديدا على ميزان المدفوعات في هذه الدول. وتدعو الحاجة بالتالي إلى تركيز الجهود للحد من الاعتماد على الوقود المستورد من خلال تسريع خطى استخدام تقنيات الطاقة البديلة، وتيسير الاستثمار في تكنولوجيات ونظم الطاقة الحديثة، وتوجيه هذا العمل بإجراء تحليل لنظم الطاقة لكفالة أمن الطاقة على المدى البعيد.

١٢٤ - ثالثاً، ترتبط سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية ارتباطاً وثيقاً بقاعدة الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي التي يوفرها التنوع البيولوجي، لكنها أول ما يواجهه الأخطار الناجمة عن تغير المناخ. وعلى الرغم من هذه الأخطار أو بسببها، أظهرت هذه الدول قدرة قيادية في بناء قدرة النظم الإيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ من خلال التزامات بشبكات المناطق المحمية والمحافظة عليها. وتدعو الحاجة إلى توفير الدعم لكفالة التمويل المستدام لشبكات المناطق المحمية، واعتماد سياسات النمو الأخضر والنهج القائمة على النظام الإيكولوجي للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

١٢٥ - رابعاً، أقرت جميع الاستعراضات الإقليمية الأخيرة بأن التركيز في المستقبل ينبغي أن يكون على تنفيذ المبادرات التي تعالج مواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزز قدراتها على المواجهة، بدعم من المجتمع الدولي من خلال الشراكات. وأبرزت جميع الاجتماعات الإقليمية ضرورة تعزيز التعاون والشراكات، واقرحت الاستفادة من الآليات القائمة مع تعزيز وتنسيق أدوار المنظمات الإقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة. ويستدعي هذا الأمر تعزيز الشراكات داخل القطاع العام وبين القطاع العام والقطاع الخاص، التي يمكن أن تتخذ شكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبناء التحالفات مع الجهات المانحة بطريقة منسقة من أجل تقديم المساعدة بشكل فعال. أما فيما يتعلق بالاستفادة من الآليات القائمة، فمن الممكن أن ينظر استعراض السنوات الخمس في تحسين آلية شراكات لجنة التنمية المستدامة، القائمة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، من خلال مراجعة وإعادة إطلاق مجموعة منقحة من مبادرات الشراكة التي توفر التركيز والحافز لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبناء على الدروس المستفادة منذ عام ٢٠٠٢.